ملحق مجلة المنتدى الديمقراطي العراقي العدد خمسة و أربعين - نيسان / ٢٠١٦

ندوة كولون الفكرية - دعماً لنضال شعبنا العراقي في تحرير الأرض والدفاع عن حقوق الإنسان

ضد التمييز والطائفية ومن أجل عودة النازحين وإسقرار المهجرين قسراً

ندوة كولون الفكرية / ألمانيا للفترة من ٢٦ - ٢٧ / آذار / ٢٠١٦

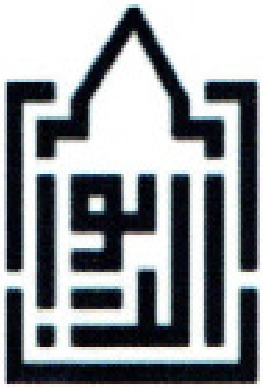

الديوان الشرقي الغربي كولون

منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق - اومرك

المجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري – المانيا

الايزيديون عبر العالم

مرصد سورا لحقوق الانسان

هيئة الدفاع عن حقوق المذاهب والاديان في العراق

التيار الديمقراطي العراقي المانيا

بعض الصور واللقطات عن إفتتاح جلسة ندوة كولون الفكرية ٢٦ - ٢٧ / آذار / ٢٠١٦

البيان الختامي لندوة كولون الفكرية التي عقدت للفترة من 26 الى 27 اذار 2016

عقد في مدينة كولون الألمانية للفترة من 26 – 27 / 3 / 2016 ندوة فكرية ومدنية ، بدعوة من منظمة حقوق الإنسان في المانيا/ أومريك والديوان الشرقي الغربي في كولون تحت شعار (دعماً لنضال شعبنا العراقي في تحرير الأرض والدفاع عن حقوق الإنسان ضد التمييز والطائفية ومن أجل عودة النازحين وإستقرار المهجرين قسراً) ، شارك فيها نشطاء في حقوق الإنسان في داخل العراق وخارجه ، عالجت ابحاثاً واوراقاً تتعلق بحالة حقوق الانسان العراقي ، وما تتعرض له من انتهاكات مستمرة بوصفها نتيجة لسياسات المحاصصة الطائفية والعرقية التي انتهجتها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ الاحتلال الامريكي واسقاط النظام الدكتاتوري في العام 2003 .

بعد الوقوف دقيقة حداد على ارواح ضحايا الارهاب في داخل العراق وخارجه وضحايا تفجير بروكسل ، ناقشت الندوة اوضاع النازحين المأساوية داخل العراق ، وما يتعرضون له من إهمال وتنكيل وابتزاز من مؤسسات حكومية انيطت بها مهمة انقاذهم ورعايتهم وحمايتهم ، اذ اضطر ملايين العراقيون للنزوح من مناطق سكناهم ، بسبب اغتصابها من قبل تنظيمات ارهابية متطرفة مثل داعش ومؤيديها، بعد فشل المؤسسة الامنية الرسمية في ممارسة دورها بالحفاظ على السيادة الوطنية في تلك المحافظات وحماية سكانها ، فقد اضطر النازحون الى دفع الثمن المضاعف تمثل بفقدانهم الارواح واسر الاشخاص وفقدان الاملاك والسكن بسبب السياسات الحكومية الفاشلة، التي ادت لاحقاً الى هدر وسرقة الاموال المخصصة لانقاذ وحماية النازحين .

تدارست الندوة هجرة العراقيين الى دول الشتات مع كل ما يرتبط بهذه الهجرة من مخاطر وازمات ، اودت بحياة الاف المهاجرين الى اوربا بشكل خاص ، ناقش المجتمعين ظاهرة الهجرة الجماعية التي ارتبطت اسبابها بشكل جوهري بسياسات الحكومة العراقية وما نتج عنها من فقدان للامن ، وتفشي الفساد، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة بشكل غير مسبوق ، وفقدان الخدمات ، وانتشار مشاعر اليأس والعجز وضعف الارتباط بالوطن .

بشكل منفصل ومكثف نوقشت حالة حقوق الانسان في العراق ضمن محاور متعددة منها ، الاضطهاد السياسي والديني ، الابادة الجماعية، مكافحة الفساد ، حقوق المرأة ، حرية التعبير ، ومبدأ المواطنة ، فقد جرى اغنائها عبر مجموعة من النشطاء بالمقترحات والتوصيات المحددة والموجهة الى الرأي العام المحلي والدولي، والجهات ذات العلاقة ، مؤكدين على أهمية مواصلة النضال لتحرير الأرض من عصابات داعش المجرمة ومن يساندها ، بدعم كل القوى المقاتلة والتضامن معها لتحقيق النصر عليها .

اكدت الندوة ان تحقيق هذه التوصيات والاهداف المدنية النبيلة سوف لن يحدث بدون التخلص من السياسات الاثنية والعرقية التي تمارسها احزاب الاسلام السياسي واحزاب التوجه القومي ، والمباشرة باعادة بناء الدولة طبقا لمبدأ المواطنة وتفعيل القيم الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، أي تحقيق المساواة الحقوقية بين المواطنين، يضمن حرية التعبير والاعتقاد ، ويرسخ آليات العدل الاجتماعي .

ناشد النشطاء المشاركون في الندوة أهلنا في الوطن والمهجر لمؤازرة الحراك الشعبي المدني داخل العراق الهادف الى تحقيق اصلاح جذري لمجمل العملية السياسية في بناء الدولة العراقية ، وتحقيق ما يصبو اليه المواطنون العراقيون من حياة حره كريمة في دولة مدنية ديمقراطية تقوم على مبدأ المواطنة والكفاءة والنزاهة في ادارة شؤون الدولة الضامنة لحقوق الانسان .

بيان تضامن مع الجماهير المتظاهرة والمعتصمة في ساحات التحرير ببغداد و المحافظات

بمناسبة انعقاد الندوة الفكرية في مدينة كولون الالمانية للفترة من ٢٦ الى ٢٧ آذار ٢٠١٦ التي اقامتها منظمتي الدفاع عن حقوق الانسان في العراق / اومرك والديوان الشرقي الغربي في كولون ، وجهت الدعوة الى نشطاء عراقيين في مجال حقوق الانسان في الداخل والخارج ، تحت شعار (دعما لنضال شعبنا العراقي في تحرير الارض والدفاع عن حقوق الانسان ضد التمييز والطائفية ومن اجل عودة النازحين واستقرار المهجرين قسرا)، بعد الوقوف دقيقة حداد على ارواح ضحايا الارهاب ، أدان المشاركين انتهاكات حقوق الانسان في العراق بمختلف اشكالها ومصادرها ، مؤكدين رفضهم سياسة المحاصصة الطائفية والعرقية ، التي تقوم عليها العملية السياسية، والتي ادت الى زيادة عدد النازحين والمهاجرين داخل الوطن وخارجه .

بهذه المناسبة يتوجه المشاركين في الندوة الفكرية الى جماهير شعبنا العراقي في الوطن، خاصة المتظاهرين والمعتصمين في ساحات التحرير بالمدن العراقية ، يتوجهون لكم بالتحية والتضامن مع نضالكم المستمر الثابت، منذ شهور ضد الفساد والفاسدين والمتشبثين بالسلطة ، ممن اوصلوا الوطن الى ما هو عليه من تردي في اسباب العيش وتوفير الخدمات وانتهاكات حقوق الانسان .

نشد على ايادیكم ونقف معكم نحن المشاركين في الندوة ممن قدموا من الداخل والمقيمين في دول المهجر ، داعين الى وقفة واحدة من بنات وابناء الشعب العراقي لأجل الانتقال بالعراق الى بر الامان في اقامة الدولة المدنية التي تحقق مبدأ العدالة الاجتماعية وحق المواطنة للجميع بدون أي تمييزٍ عنصري، على اساس الانتماء الديني والطائفي والعرقي والفكري والجنس .

كلمة اللجنة التحضيرية لندوة كولون الفكرية - ألقاها الأستاذ هيثم الطعان

السيدات والسادة الضيوف الكرام
الأخوات والأخوة المشاركين في الندوة
الحضور الكريم

يسعدني أن أرحب بكم جميعاً بمدينة كولون باسم اللجنة التحضيرية راجياً لكم إقامة طيبة فيها ونجاحا لهذه الندوة الفكرية التي تهدف إلى التضامن النضالي مع الشعب العراقي بكل قومياته واتباع دياناته ومذاهبه ومع منظمات حقوق الإنسان وبقية منظمات المجتمع المدني العاملة بالعراق والخارج والمدافعة عن حقوق الإنسان والساعية إلى إقامة المجتمع المدني الديمقراطي والدولة المدنية الديمقراطية .

إننا سعداء لمشاركة هذا العدد المميز من المناضلين في سبيل حقوق الإنسان والمجتمع المدني القادمين من العراق ، وكذلك الأخوات والأخوة القادمين من دول الشتات العراقي في هذه الندوة التي نرجو لها النجاح والخروج بتوصيات تسهم في دعم وتكريس ما توصل له لقاء برلين في العام ٢٠١٤ونشوء المنتدى العراقي لحقوق الإنسان المناضل في سبيل نشر وتكريس شرعة ومبادئ حقوق الإنسان بالعراق وكل المنظمات المشاركة في عضويته ونشاطه ، سواء من كان منها بالداخل أو الخارج ، يأتي عقد هذه الندوة بكولون لشعور متزايد بالحاجة إلى التحري عن سبل وإمكانيات تحريك الرأي العام الأوروبي وحكومات الاتحاد الأوروبي والهيئات والمنظمات الدولية للتضامن مع شعبنا وما يعانيه في المرحلة الراهنة من عواقب حرب طاحنة في أجزاء من العراق ، حيث انتهكت وما تزال تنتهك حقوق الإنسان وحرياته وحياته يومياً من قبل أعداء الحرية والحياة ، من قبل عصابات داعش والقوى المماثلة لها في غرب وشمال العراق ومن عصابات وتنظيمات مسلحة وميليشيات طائفية تمارس انتهاك هذه الحقوق ببغداد وفي مدن عراقية أخرى .

والعراق الراهن يواجه اليوم ومنذ سنوات كثيرة انتهاكاً مباشراً لمبادئ شرعة حقوق الإنسان بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، يواجه محاصصة طائفية مقيتة في سلطاته الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وهيمنة على مقدراته وانتهاكاً لهوية الوطن والمواطنة لحساب الهويات الفرعية التي قادت وما تزال إلى الصراعات الدينية والطائفية وإلى موت مئات الآلاف من البشر بالعراق وإلى خراب ودمار واسعين، وإلى غياب للتنمية وعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والعامة للمواطنات والمواطنين. وإذا كانت الحرب الخارجية في العام ٢٠٠٣ قد أطاحت بالدكتاتورية البعثية الغاشمة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد عملا على فرض وتكريس نظام المحاصصة الطائفية وفتحا أبواب جحيم الصراع والنزاع الطائفي بالعراق ومناهضة اتباع الديانات الأخرى التي يعاني منها العراق حتى الآن .

لقد تسببت سياسات المحاصصة الطائفية والتمييز الديني والمذهبي في الحكم والمجتمع إلى انتشار وسيادة ظاهرتين مناهضتين لحقوق الإنسان ومستقبل العراق وشعبه، هما العنف والإرهاب المسلح والفساد المالي والإداري ، وإلى نشوء المزيد من الخلافات والصراعات والنزاعات ، وإلى القتل المتبادل بين ميليشيات طائفية مسلحة على أساس الهوية الدينية والمذهبية ، وكانت الحصيلة موت وخراب مستمر ونهب متزايد في موارد العراق النفطية والمالية وإلى مزيد من الفقر والفاقة والتخلف في المجتمع .

ثم كانت الطامة الكبرى في ظل النظام السياسي الطائفي والفردية في الحكم حين اجتاحت جحافل الجراد الأصفر ، عصابات داعش المجرمة ، مدينة الموصل، بعد أن كانت قد وطدت أقدامها القذرة في مدن في محافظتي الأنبار وصلاح الدين ، وحين هربت القوات العراقية امام هذه العصابات دون قتال ، إذ حصلت استباحة لمدينة الموصل وأهلها ، وامتد الاجتياح ليشمل بقية مدن وقرى محافظة نينوى، حين انسحبت قوات البيشمرگة أيضاً ودون قتال أمام الزحف الداعشي لمدن سنجار وزمار وغيرهما، فكان القتل للمئات من الرجال والنساء، وكذلك السبي والاغتصاب، والتشريد والنزوح الجماعي لمئات الآلاف من المسيحيين والإيزيديين والشبك وتركمان تلعفر وسبي وبيع أخواتنا النساء الإيزيديات في سوق النخاسة باسم شريعة الإسلاميين الإرهابيين أعداء الإنسان، إضافة على اضطهاد الكثير من أتباع المذهب السني من أبناء وبنات الموصل الذين رفضوا تأييد عصابات داعش أو الانخراط معهم في الجرائم التي يرتكبونها يومياً .

لقد شجب العالم كله هذه الجرائم البشعة التي ترتكبها عصابات داعش ضد الإنسان العراقي وحقوقه، كما اعترف الاتحاد الأوروبي ومجلس الشيوخ الأمريكي بكون ما جرى ويجري بالعراق ضد مكوناته في نينوى هي جريمة إبادة جماعية وضد الإنسانية ، وهو قرار سليم يفترض أن يصدر عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي .

ولكن هذا غير كاف لجماهير الشعب التي تحكمها الطائفية السياسية والتمييز الديني والمذهبي من جهة، وتسيطر على جزء من أرض العراق عصابات الإسلام السياسي المتطرفة والتكفيرية من جهة ثانية، ويعيش ما يقرب من ٣,٥ مليون إنسان نازح في مخيمات تفتقر لكل ما هو ضروري لحياة الإنسان ورعاية الأطفال ، وأغلبهم من النساء والأطفال والشباب في إقليم كوردستان العراق وفي مدن عراقية غير مناطق سكناهم وفي أوضاع بائسة ويعانون من شتى العلل النفسية من الصدمات النفسية والكوابيس والكآبة الناجمة عن الرعب الذي عاشوه فترة اجتياح داعش لمناطق سكناهم وهروبهم صوب المجهول، إضافة إلى مئات الآلاف من المهاجرين صوب الدول الأوروبية والدول المجاورة ، وأكثر من ٨٠٪منهم ممن تتراوح أعمارهم بين أقل من سنة و ٣٥سنة ، وهي خسارة فادحة للعراق. لقد ابتلع البحر الأبيض المتوسط الكثير من سباب وأطفال العراق ، كما مات الكثير منهم في الشاحنات التي نقلتهم عبر الحدود أو على أيدي عصابات التهريب المجرمة التي تستنزف أموال ودماء وأعصاب المهاجرين، ويتجمع عدد لا يحصى منهم عند الحدود الاوروبية بعد السماح للنزر اليسير منهم بالدخول الى دول الاتحاد الأوروبي ، ليرزح القسم الاعظم منهم في معسكرات تفتقد إلى أبسط الاحتياجات الانسانية ، إذ لا بد للرأي العام العالمي والمجتمع الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن تصحو حقاً وأن تعمل سوية من أجل دعم الحرب العادلة التي يخوضها الجيش العراقي والقوات الأمنية وقوات البيشمرگة وكل المتطوعين من أبناء الشعب العراقي ضد عصابات داعش ونحيي بحرارة الانتصارات التي تتحقق في المعارك الجارية وننحني أجلالاً للشهداء الذي يسقطون في معارك تحرير العراق أولاً ، وإلى تقديم الدعم لنضال الشعب العراقي من أجل إيقاف انتهاك حقوق الإنسان وحقوق المواطنة الحرة والمتساوية والمشتركة بوجود وفعل نظام المحاصصة الطائفي ثانياً، وتوفير الدعم والمساعدة العاجلة للنازحين من مناطق سكناهم والمهاجرين قسراً صوب الخارج ، وتوفير مستلزمات إعادة النازحين إلى مناطق سكناهم بعد تحريرها وعودة المهاجرين الطوعية إلى وطنهم العراق .

ليس العراق وحده يعاني من هذه الأوضاع المريرة ومن انتهاك شرعة وحقوق الإنسان ، فالحرب ما تزال جارية في سوريا واليمن والسودان وليبيا، وتتسبب في قتل عشرات الآلاف من الناس الأبرياء وتدمر المدن ومظاهر الحضارة الشحيحة فيها وتدمر تراثها الحضاري ، كما حصل في نينوى بالعراق وتدمر بسوريا ، ويمكن أن تشتعل الحرب في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط مثل لبنان ، كما إن الاحتلال وتداعياته والعقوبات الجماعية مستمرة في الضفة الغربية من الأراضي الفلسطينية التي يمكن أن تشتعل انتفاضة شعبية جديدة فيها ، إضافة على الحصار على أهل غزة ، ولهذا لا بد من قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بمهماته في مكافحة إرهاب الإسلام السياسي الدولي الذي تمارسه عصابات داعش والقاعدة والنصرة وغيرها ، ولا بد من إدانة سياسات التمييز القومي والديني والمذهبي وضد المرأة من جانب حكومات بلدان الشرق الأوسط

وضد الاحتلال لأراضي الغير والتدخل في شؤونها الداخلية وعدم احترام سيادتها من جانب الدول المجاورة وبدعم دولي، سواء أكانت إيران أم تركيا أم السعودية وقطر أم الدول الكبرى ، لأنها سياسات جائرة وضد ميثاق الأمم المتحدة ولائحة حقوق الإنسان وبقية اللوائح والمواثيق والعهود الدولية ، فالصراع الدولي والإقليمي على مناطق النفوذ في هذه الدول والمنطقة، وعلى الموارد الأولية النفطية التي تعوم عليها ، ولتحقيق أقصى الأرباح من تجارة الموت ، من بيع الأسلحة التقليدية الأكثر حداثة والأكثر فتكا بالناس وتدمير للاقتصاد والمشاريع الخدمية، بمبالغ خيالية وصلت خلال الأعوام العشرة الماضية إلى مئات المليارات من الدولارات الأمريكية ، هي السبب وراء الموت والخراب والدمار في هذه البلدان والمنطقة ، إنه الإرهاب السياسي والاقتصادي في آن ، لقد كان بإمكان هذه الأموال بناء منطقة الشرق الأوسط برمتها وتحويلها على منطقة مزدهرة وعامرة لا كما هي الأن حيث يسود التخلف والبطالة والفقر والأمية في نسبة عالية جداً من سكانها .

إننا في الوقت الذي نحيي جهود بعض دول الاتحاد الأوروبي على استقبالها عدداً كبيراً من اللاجئين من العراق وسوريا بشكل خاص ، نرفض وندين التنظيم اليميني المسمى بيگيدا وكل القوى النازية الجديدة واليمينية المتطرفة واليمين الألماني الذي يسعى لا إلى إعاقة احتضان اللاجئين فحسب ، بل ويدفع بقوى إلى الاعتداء على اللاجئين وحرق الملاجئ والدور التي تخصص لسكنهم الموقت ، وندعو إلى تحرك القوى الديمقراطية ومنظمات حقو ق الإنسان والمجتمع المدني إلى التضامن مع اللاجئين وإيجاد حلول عملية لاستقبالهم واسكانهم ومراعاة العلل النفسية التي يعانون منها ، كما ندعو كل اللاجئين القادمين الجدد إلى احترام القوانين وتقاليد وعادات وثقافة المجتمع الألماني وتجنب الوقوع في السلوك السيء الفادح الذي ارتكبته جمهرة صغيرة من الأفراد في يعد رأس السنة الماضية في كولون وشتوتكارت وغيرهما من المدن الألمانية والتي أساءت لكل الأجانب ، وخاصة العرب والمسلمين .

إننا نتطلع في هذه الندوة الفكرية إلى مناقشة حية وعميقة لمسودات أوراق العمل الثلاث المطروحة للمناقشة ، ونتطلع أن تنتقل هذه النقاشات إلى منظمات حقوق الإنسان في الوطن وفي الخارج وإلى نشر ثقافة حقوق الإنسان على نطاق واسع في صفوف الشعب العراقي والمهاجرين :

١- حالة حقوق الإنسان بالعراق وسبل تنشيط وتطوير حركة ومنظمات حقوق الإنسان في الداخل والخارج .

٢- أوضاع النازحين بالعراق وسبل مساعدتهم وتقديم العون لهم وعودتهم إلى مناطق سكناهم بعد تحرير مناطقهم والعمل على إعادة البناء .

٣- أوضاع المهاجرين إلى خارج العراق وسبل مساعدتهم من قبل الدول ومنظمات المجتمع المدني في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبقية دول العالم .

نشكركم جميعاً على تجشمكم عناء السفر ونرجو لكم إقامة طيبة ونقاشات هادفة إلى تحقيق الغايات النبيلة لهذه الندوة ، كما نقدم الشكر الجزيل لمن ساهم وقدم المساعدة المالية غير المشروطة من الأخوة العراقيين داخل وخارج الوطن لعقد هذه الندوة الفكرية لصالح حقوق الإنسان بالعراق .. وشكراً لحسن استماعكم .

٢٠١٦ / ٣ / ٢٦

كلمة الدكتور غالب العاني - ألقاها بأسم أومريك في ندوة كولون

الاخوات العزيزات .. الاخوة الاعزاء .. الضيوف الكرام ..

اولا وقبل كل شيئ احب ان اهنأكم وباسمكم اهنئ الشعب العراقي ببداية حرب تحرير نينوى من الدواعش الارهابيين، فنتمنى النصر الكامل القريب، و يسعدني ويشرفني نيابة عن أومريك ان احييكم وارحب بكم من القلب متمنياً لندوتنا هذه ولنا جميعاً كل النجاح والتوفيق في مسعانا الانساني صوب تحقيق وترسيخ وحماية مبادئ حقوق الانسان المثبتة في الشرعة الدولية لحقوق الانسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الاخرى .

أومريك ايها الحضور الكريم تعني منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق ـ المانيا التي تم تأسيسها في مطلع الشهر العاشر من عام ١٩٩٦ بعد التداول مع العديد من الاخوات والاخوة العراقيون الحاضرون اليوم في هذه الندوة كل من الدكتور كاظم حبيب ومثنى محمود والدكتور صادق اطيمش و حكمت تاجالدبن والمتحدث اليكم غالب العاني مع مجموعة من الغائبين والاعزاء الراحلين منهم الدكتور يحي الصافي ومهدي صالح والدكتور باقر الوعد والدكتور حسن جباوي والدكتور خضر حسن والدكتور احمد الحكيم وغيرهم من المكافحين من اجل حقوق الانسان الذين فقدناهم للاسف الشديد .

إن امريك .. ايها الاعزاء .. منظمة مستقلة وعابرة للأديان والطوائف والقوميات وايديولوجيات السياسية ومفتوحة لجميع العراقيين او من اصول عراقية يودون المشاركة في تقديم التضامن والدفاع عن حقوق الانسان العراقي في المهجر وفي العراق دون تمييز بسب العرق او القومية او الدين او المعتقد او الجنس .. وهي في ذات الوقت منظمة ذات منفعة عامة بعيدة عن الربح المالي والتجاري وتخضع للقوانين الالمانية .. تستند أومريك في جل نشاطها الى المبادئ المثبتة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ والى العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، والى بقية الاتفاقات الدولية المعنية بحقوق الانسان .

وقد ثبتت أومريك منذ تأسيسها عدة أهداف اساسية في عملها من الممكن تلخيصها .

اولهما .. النضال مع مجموع الشعب العراقي من أجل رفع الحصار الاقتصادي الدولي الجائر عن كاهله لانها تعتبره من ابشع انواع انتهاكات حقوق الانسان في القرن العشرين .وثانيهما .. التركيز في نشاطاتها على اهمية تفعيل وتطبيق القرار ٦٨٨ لعام ١٩٩١ الداعي لكفالة حقوق الانسان في العراق والحقوق السياسية لعموم الشعب العراقي ، ولهذا الخصوص فقد عقدت اومريك ندوة دولية واسعة في برلين عام ١٩٩٨ ..

وثالث اهدافها الاساسية التزامها بتقديم كافة انواع المساعدات الى بنات وابناء الجالية العراقية في المانيا والمهجر .. جنباً الى جنب مع فضح وتعرية كل انواع انتهاكات حقوق الانسان من قبل النظام الدكتاتوري الشمولي في العراق .. وبهذا الخصوص دعت اومريك الى مظاهرة حاشدة امام مبنى محكمة العدل الدولية في لاهاي من اجل تقديم رئيس النظام الدكتاتوري الاستبدادي وزمرته للعدالة .

ورابع اهدافها الاساسية وكواجب وطني عملت أومريك على توحيد حركة حقوق الانسان العراقية التي اخذت طريقها بالتوسع وخاصة بعد حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت وسقوط جدار برلين ، ومن أجل ذلك تم عقد المؤتمر التأسيسي لمنظمات وجمعيات ولجان حقوق الانسان العراقية في كردستان العراق وسوريا ودول المهجر حيث انبثقت حينها لجنة تنسيق لهذت المنظمات وبعد الاحتلال الانكلو امريكي وسقوط الدكتاتورية تعطلت وتوقفت اعمال هذه اللجنة .. ثم اخذت امريك المبادرة مجدداً لتجميع الطاقات في الشهر العاشر من عام ٢٠١٤ حينما دعت ممثلي منظمات وجمعيات حقوق الانسان العراقية في العراق ودول المهجر وكذلك دعوة العديد من نشطاء حقوق الانسان والمجتمع المدني الى لقاء برلين التاريخي الذي تمخض عنه تأسيس المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان المكون من لجنتي تنسيق الداخل والمهجر وبهذه المناسبة احيي الاخ والصديق الاستاذ عبدالخالق زنكنة بصفته المنسق العام للمنتدى وكل العاملين معه لنشاطهم الدؤوب وحرصهم على تطوير هذه الحركة .

وساهمت اومرك بالتحضير والمشاركة في عدة مظاهرات في هامبورغ وبرلين ضد داعش والارهاب واظطهاد وقتل وملاحقة اهلنا من المواطنات والمواطنين الازيديين والمسيحيين والتركمان والشبك ووو الخ ...

وكما ترون .. ايها الاعزاء فان ندوة كولون هذه هي امتداد واستمرارية لنشاط وحيوية أومريك والديوان الثقافي العراقي في كولون وهيئته الادارية ورئيسها الاخ العزيز هيثم الطعان رئيس اللجنة التحضيرية الحالية

المشكرة على جهودها القيمة في التهيئة لهذه الندوة وانجاحها ..

والان ونحن نحضر معكم هنا حيث تعقد ندوة كولون نتطلع ومن خلال مشاركتكم الفاعلة في ورش العمل التي ستتشكل لمناقشة واغناء التقارير المطروحة في جدول عمل الندوة بودنا التأكيد على ضرورة التفكير الجدي من قبل نشطاء حقوق الانسان والمجتمع المدني المشاركين في هذه الندوة لتثبيت اسس عمل جديدة مبنية على سياسة فاعلة بممارسة ديمقراطية واسعة وفق اسس حضارية بعيداً كلياً عن التأثيرات الدينية والطائفية والقومية والعشائرية واي شكل من اشكال المحاصصة السياسية المدمرة .. ومهمتها الجوهرية في تحرير الانسان العراقي من بقايا الاوهام والخرافات وتحقيق مبدأ المواطنة والعدالة الاجتماعية وصيانة وحماية حقوق الانسان وتحقيق التنمية المستدامة في بيئة صحية نظيفة وملائمة لتطور العراق القادم ..

ومن هذا المنبر ندين ونستنكر الاعمال الوحشية التي ارتكبها وما زال يرتكبها مجرموا داعش وحواضنهم اينما كانت ونعلن تضامننا اللامحمدود مع الضحايا والسبايا والمغتصبات والاسرى الذين بيعوا في سوق النخاسة ونطالب المجتمع الدولي باستنكارها واعتبارها اعمالا اجرامية ترتقي الى مستوى الجينوسايد .. ونحيي باسمكم موقف الحكومة الالمانية التي قدمت المساعدات للمغتصبات والاسيرات في المانيا وما تقدمه للاجئين والمهجرين قسراً من الذين اضطروا لمغادرة بلدانهم بسب الاضطرابات واوضاع الامنية الشاذة .. كما ونستنكر باسمكم بشدة الاعمال الاجرامية لداعش وتفجيراتها في فرنسا وبلجيكا في مسعاها لتهديد الامن والاستقرار في اوربا والنيل من قيمها الحضارية .

وختاما اقول هناك مثل الماني يؤكد مع كل بداية هناك معجزة .. ودورنا ينصب ايها الاعزاء في ندوة كولون .. أن نفتح جميع الطرق لهذه المعجزة كي تدخل الضياء للنفق المظلم الطويل الذي اسمه العراق .

٢٠١٦/٣/٢٦

تقرير عن حالة حقوق الإنسان بالعراق وسبل تطوير وتنشيط حركة ومنظمات حقوق الإنسان العراقية بالداخل والخارج

عبدالخالق زنكنة *

مقدمة :

تؤكد تقارير المنظمات والجمعيات العراقية والدولية المعنية بحقوق الانسان على استمرار وإتساع حالات انتهاك حقوق الإنسان والتجاوز الفظ عليها في العراق ، فهناك تصاعد في العمليات القتالية ضد داعش وفي الجرائم التي ترتكبها هذه العصابات الإرهابية منذ إجتياحها الموصل وتوسعها وشمولها لبقية مناطق محافظة نينوى، ثم وجودها قبل ذاك وتوسعها الى محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى وبعض مناطق كركوك ، إضافة الى عمليات القتل والخطف والسبي والنهب والعمليات الإنتحارية التي تقتل المزيد من الأبرياء في أنحاء متفرقة من العراق والتي تسبب في المزيد من العنف والإرهاب والخراب والدمار والبؤس في البلاد ، ويرافق كل ذلك تصاعد وتائر النزوح والهجرة للمكونات القومية وأتباع الديانات والمذاهب من المسيحيين والايزيديين والشبك والتركمان الشيعة والكاكائيين وغيرهم ، كما تشمل سكان محافظات الأنبار وصلاح الدين وبعض مناطق كروك وديالى .

لقد تعرض المسيحيون والأيزيديون والشبك والتركمان في محافظة نينوى الى عمليات إبادة جماعية وجرائم حرب ، إعترف بها أخيراً برلمان الإتحاد الأوربي وكذلك السينات الأمريكي ، والشعي العراقي بكل مكوناته يطالب مجلس الأمن الدولي والمحكمة الدولية الدولية في لاهاي ، ومحكمة حقوق الإنسان في هولندا والمجتمع تسببوا بوقوعها و وفروا بسياستهم الطائفية المقيتة وفسادهم مستلزمات إجتياح الموصل والمناطق الأخرى وتنفيذ عمليات الإبادة الجماعية ، الى المحاكم العراقية والدولية لينالوا الجزاء العادل على الجرائم التي إرتكبوها والتي لم تتوقف حتى الأن من جهة ، والتعامل مع ضحايا هذه الجرائم من جهة أخرى .

لقد أقترن الإرهاب في العراق بالفساد المالي والإداري الواسعين في ظل نظام سياسي طائفي ومحاصصة مقيتة في جميع سلطات ومرافق الدولة العراقية والنخب الحاكمة والتي ادت الى اخلال حقيقي في استخادم موارد البلاد المالية في سوء وعدم عدالة توزيع واعادة توزيع الداخل القومي في غير صالح الكادحين وذوي الدخل المحدود والفقراء والمعوزين من نبات وابناء العراق ، ومع تدهور ايرادات النفط المالية بسبب تدهور أسعاره عالمياً تعطل لشهور عديدة وما يزال دفع رواتب الموظفين والمستخدمين والمتقاعدين وخاصة في إقليم كوردستان من ذوي الداخل المحدود ن في حين يتمتع كبار الموظفين واعضاء البرلمان والحكومة والقاضاء برواتب عالية جدا لا تتناسب واوضاع العراق الحالية ، وهو تجاوز فظ على حقوق الإنسان وعلى حياته ومعيشته وكرامته ، وهذا الواقع السئ مصحب باستمرار عمليات التضييق على حرية الرأي والتعبير والحريات الخاصة والعامة من قبل النخب الحاكمة والاجهزة الحكومية والجماعات الارهابية (تنظيم داعش الارهابي) والميليشيات الطائفية المسلحة المنفلتة من عقالها وعصابات الجريمة المنظمة ، أحيانا كثيرة الاعتداء على المتظاهرين المطالبين بحقوق الشعب وحرياته .

ان تفشي الفساد في كافة مفاصل الدولة الهشه وتفاقم عمليات تهريب المال وهدره قد اقترن بتخلي حكومات المحاصصة الطائفية المتتالية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعن استثمار روؤس الاموال الحكومية المتأتية من استخراج وتصدير الخام في مشاريع انتاجية وخدمية ، وخاصة في قطاعات الصناعة والزراعه والاتصالات والصحة والتعليم ، إضافة على ضعف بارز في دعم القطاع الخاص الإنتاجي ، قد ادى الى تردي الأوضاع الإقتصادية والمعاشية للغالبية العظمى من السكان والى ارتفاع كبير في حجم البطالة والفقر في البلاد ، والتي تفاقمت خلال السنتين المنصرمتين ، بسبب تدهور أسعار النفط الخام في السوق الدولية من جهة ، والحرب التي يخوضها الشعب العراقي والقوات المسلحة والحشد والبيشمركة والمتطوعين ضد عصابات داعش ومن يقف معها ويساندها في العراق والخارج من جهة ثانية .

ان الحراك المدني والمظاهرات الشعبية السلمية بمشاركة جمعيات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني، والتي عمت جميع المحافظات العراقية بما فيها العاصمة بغداد، والمطالبة بالاصلاحات السياسية ونبذ المحاصصة الطائفية والمحسوبية ومحاربة الفساد ومحاكمة المفسدين، وسوء الخدمات ، وانعدام فرص عمل للعاطلين، إضافة الى ايقاف عمليات نهب النفط واموالة في العراق واقليم كوردستان ، وتؤكد بأن ما اعلن من إصلاحات بالعراق والإقليم أخيراً كانت محدودة وشكلية ، ولم تلق التجاوب والتنفيذ المطلوب من قبل السلطات المسؤولة في الدولة التي عملت على المماطلة وتسويف المطالب العادلة والمشروعة للمتظاهرين ، كما ان هناك تعطيل للحياة الدستورية والبرلمان في الاقليم ، ما يتعارض مع حقوق الإنسان والدستور العراقي .

ان المظاهرات الشعبية وهي تطالب بالدفاع عن حرية ومصالح وارادة الشعب وحقوقه ، تحيي الإنتصارات التي تتحقق على جبهات القتال كافة ، في قتالها الصعب لتحرير الارض والشهب ، تدرك بأن تحرير البلاد والشعب من عصابات داعش والقضاء على الارهاب والفساد وعلى الفقر والعوز لدى الاوساط الشعبية والعودة للتنمية ونوفير الخدمات والتخلص من الدولة والمؤسسات والميليشيات الموازية للدولة العراقية وفواتها المسلحة ونشاطها الاقتصادي واحترام حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية ، يتطلب تغيراً فعليا في واقع العراق الراهن وفي اقامة المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية واحترام هوية المواطنة الحرة والمتساوية والبتعاد الفعلي عن الهويات الفرعية القاتلة لوحدة النضال والتحرر والتقدم مع الاحترام الكامل للهويات القومية والدينية والمذهبية للافراد والجماعات ، وتحقيق وحدة الشعب ونضاله المشترك وتضامنه .

ان ماجرى ويجري بالعراق حاليا مناف للمبادئ الواردة في لائحة حقوق الإنسان الدولية ولكل المواثيق والعهود الدولية الخاصة بشرعة حقوق الإنسان ، وبالتالي فأن الاوضاع الراهنة التي يمر بها العراق تتطلب من جمعيات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني دوراً اكثر حراكا وفعالية من اجل خلق رأي عام ضاغط وفعال لوضع حد لنظام المحاصصة الطائفية وإنقاذ العراق من الارهاب والفساد ، وهما وجهان لعملة واحدة ، و وضع حد للانتهاكات والتجاوزات ، ومن هنا تأتي أهمية الإصلاح والتغيير وضرورة وضع خطة شاملة لإعادة بناء الدولة والمجتمع الإقتصادي الوطني ، إن هذه المهمات التي تشكل جزءاً من مهمات النضال في سبيل حقوق الإنسان تستوجب تنشيط وتطوير حركة جمعيات حقوق الإنسان على صعيدي الداخل والخارج .

أولاً : على صعيد مجال التربية والتعليم والثقافة :

العمل على توسيع ونشر مبادئ لائحة حقوق الإنسان الدولية الصادرة في ١٩٤٨/١٢/١٠ ضمن مناهج التعليم للمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، إضافة إلى التعليم العالي ، كما تمكن إضافة ما يطلق عليه بشرعة حقوق الإنسان في هذا المجال والتي تتضمن المواثيق والعهود الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل ...الخ ، وإبعاد كافة مناهج التعليم وفي كل المراحل التعليمية عن الافكار الداعية للطائفية والعنصرية والتمييز وكل ما يصب في تيار التعصب الديني والمذهبي والقومي .

* تنظيم دورات تثقيفية للعاملين في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية خاصة بقضايا

حقوق الإنسان .

* تنظيم دورات وسمنارات تثقيفية للعاملين في القطاع الخاص حول مبادئ حقوق الإنسان.

* إلزام وزارة الثقافة العراقية بإصدار كراسات كثيرة حول لائحة حقوق الإنسان وبقية المواثيق والعهود الدولية وحقوق المرأة وحقوق الطفل والسجناء السياسيين، وحق التعبير والرأي والتنظيم...الخ وتوزيعها على نطاق واسع.

* إشراك أجهزة الإعلام الرسمية بحملات منتظمة في الصحافة والتلفزيون والإذاعة للتعريف بحقوق الإنسان وشرحها وتنظيم ندوات جماهيرية لهذا الغرض .

* نشر مبادئ وأسس الدولة المدنية والمجتمع المدني الديمقراطي والتركيز على : الفصل بين السلطات الثلاث واستقلال القضاء التام ، الفصل بين الدين والدولية وبين الدين والسياسية ، صلاحيات وواجبات السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضاء ، حقوق المرأة ومساواتها التامة بالرجل، المواطنة الحرة والمتساوية والمشتركة مبدأ أساسي من مبادئ الدولة المدنية. احترام القوميات والديانات والمذاهب وحريتها في إقامة طقوسها ورفض الطائفية السياسية والأثنية السياسية التي تعني التمييز والتهميش والإقصاء...الخ، مبدأ العدالة الاجتماعية ومساواة الناس أمام القانون بغض النظر عن التمثيل النسبي للمواطنين وإعتماد المواطن الفرد هو الهدف .

* تأكيد مبدأ المواطنة والكفاءة في قيادة الدولة والوظائف العامة وفي رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية .

* تأكيد سلطة القانون ورفض تبني الأعراف والتقاليد الدينية والعشائرية في حل النزاعات بين المواطنين ، والمطالبة بتشريع قانون جديد للأحوال المدنية يستند الى أسس وقواعد الدولة المدنية الديمقراطية .

* العمل مع المنظمات العالمية وكل الهيئات الدولية لتفعيل دور الإنتربول في إسترجاع الأموال المسروقة من العراق وإلقاء القبض على من بحوزتهم هذه الأموال وتقديمهم للقضاء العراقي .

ثانياً : على صعيد العلاقات بين منظمات حقوق الإنسان :

* الدعوة إلى تبني جميع منظمات حقوق الإنسان العراقية في الداخل والخارج المبادئ الواردة في اللائحة الدولية وجميع المواثيق والعهود الأخرى بحقوق الإنسان.

* الدعوة إلى تبني تكوين منظمة سقف لجميع منظمات حقوق الإنسان لتقريب وجهات النظر وحمايتها والتضامن في ما بينها في الداخل ، كما يمكن أن يتم ذلك على نطاق كل بلد في الخارج .

* تنظيم الندوات والاجتماعات لنشر وشرح مبادئ حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن في المدينة والريف والمؤسسات العامة والخاصة.

* العمل على المشاركة في وضع القوانين الخاصة بمسائل حقوق الإنسان لتعديل الدستور أو وضع قوانين جديدة في مختلف المجالات.

ثالثاً: على صعيد منظمات وجمعيات حقوق الانسان في الداخل :

* تعزيز العلاقة بين منظمات حقوق الانسان وإفراد المجتمع .

* تطوير علاقات جمعيات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات والتفاعل مع الحراك الشعبي المدني .

* تنشيط عمل منظمات حقوق الانسان من خلال توسيع فعالياتها الجماهيرية واستقطاب الناشطين في هذا المجال .

* العمل الموحد بين جمعيات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني في الداخل ، وذلك من خلال العمل الجماعي المشترك والمثمر بدلاً من النشاطات الفردية المحددة .

* المشاركة الفعالة في جميع الأنشطة والفعاليات التي تعنى بحقوق الانسان من أهلية وحكومية ودولية .

* متابعة أوضاع النازحين والمهجرين والذي بلغ عددهم حسب الإحصاءات الرسمية أكثر من ثلاثة ملايين نازح موزعين على الاقليم ومناطق أخرى من العراق، الذين يعيشون أوضاعاً صعبة وسيئة للغاية، وذلك من خلال زيارة مخيماتهم والعمل على إزالة العوائق لعودتهم الى مناطق سكناهم وبالأخص المحررة منها .

* رصد وفضح انتهاكات حقوق الانسان ومطالبة السلطات لتجعل مسؤولياتها تجاه المواطنين كما ورد في الدستور والمعاهدات والمواثيق الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان واحترام كرامتهم.

* تقديم التقارير والاحصاءات الدورية الدقيقة بشكل مفصل عن حالات الانتهاكات والتجاوزات، وعلى جميع الصعد والمجالات التي تمارس على جميع مكونات المجتمع المدني .

* توسيع مشاركة منظمات حقوق الإنسان إقرار ونشر البيانات الصادرة عن اللقاءات والمؤتمرات .

* تنظيم ورش عمل مشتركة مع ممثلي الدولة في قضايا حقوق الإنسان(مفوضية حقوق الإنسان، لجنة حقوق الإنسان البرلمانية) بهدف دفعهم لمتابعة خروقات حقوق الإنسان عبر الادعاء العام والمحاكم .

رابعاً : على صعيد منظمات وجمعيات حقوق الانسان في الخارج :

* تعزيز علاقات منظمات حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني بالاتصال بالمهجرين وطالب اللجوء السياسي لمساعدتهم بشتى السبل الممكنة وعقد الندوات لهم لتوضيح اوضاع الدول المستقبلة لهم وثقافتهم وتراها الحضاري وسبل التعامل معها واحترام دساتيرها الديمقراطية .

* قيام منظمات حقوق الإنسان العراقي بالخارج بمهمة تعريف الرأي العام العالمي بأوضاع حقوق الانسان المتردية في داخل العراق والتضامن مع الشعب العراقي ومساعدته للخروج من أزمته الحالية ، ويتم ذلك عبر ترجمة وإيصال بيانات وتقارير منظمات حقوق الإنسان إلى المنظمات الدولية وعقد الندوات ومشاركة المواطنات والمواطنين من البلدان المستقبلة للهجرة واللاجئين .

*مناشدة والرأي العام العالمي والمنظمات الانسانية لتقديم الدعم والمساندة للمهجرين العراقيين الجدد .

* الاتصال بالمنظمات الدولية لتبني قضايا اللاجئين والمهجرين بموجب المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بأوضاعهم .

* مطالبة السلطات الحكومية بالعمل على حماية المهجرين واللاجئين العراقيين من التجاوزات والاعتداءات التي يتعرضون لها في بعض البلدان من قبل جماعات متطرفة وعنصرية .

* تشكيل مركز قانوني متخصص من قبل منظمات وجمعيات ونشطاء حقوق الانسان في الخارج للدفاع عن حقوق المهجرين الجدد وعدم اجبارهم للعودة الى بلدانهم .

* استغلال المناسبات والأحداث البارزة لعقد ندوات خاصة بعلاقة هذه الأحداث بحقوق الإنسان .

* دعوة حكومات ومنظمات حقوق الانسان والمجتمع الدولي في الدول المستقبلة للهجرة واللاجئين بإيلاء إهتمام خاص بالأطفال والشبيبة وبالنساء لمعاناتهم الاستثنائية خلال وجودهم بالعراق خلال الفترة المنصرمة ، بما في ذلك السنوات الاخيرة من الإجتياح والإحتلال والإرهاب والفساد ومصادرة حقوق الإنسان .

* التفكير بتأسيس صندوق تجمع فيه التبرعات للحالات الطارئة التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان العراقي وبحاجة إلى دعم معين، أو لتنظيم وعقد الندوات التثقيفية بمبادئ وقواعد عمل وكتابة تقارير حقوق الإنسان .

التعاون مع معهد حقوق الإنسان في تونس لتدريب نشطاء حقوق الإنسان حول سبل مواجهة انتهاك حقوق الإنسان .

* التعاون مع المنظمة العربية لحقوق الانسان و معهد حقوق الانسان في تونس لتدريب نشطاء حقوق الانسان حول سبل مواجهة انتهاك حقوق الانسان .

تطوير التعاون بين منظمات وجمعيات حقوق الإنسان العراقية والمنتدى العراقي لحقوق الانسان في الداخل وتنسيقياته في الخارج ، ومع منظمات حقوق الانسان الإقليمية والدولية وخاصة مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف ولجنة حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأوروبي في بروكسل ومنظمة العفو الدولية .

* تقرير قدم لندوة كولون – المانيا

في ٢٦ / آذار / ٢٠١٦

توصيات الورشة الخاصة بحقوق الانسان في العراق وسبل تطوير حركات ومنظمات حقوق الانسان العراقية في الداخل والخارج

اولاً : الاضطهاد السياس والديني والابادة الجماعية

١. سعي منظمات المجتمع المدني ومن خلال شراكات مع نقابات واتحادات حقوقية لاعداد مشاريع قوانين او تعديل قوانين نافذة تمهيدا لاحالتها الى الجهات المختصة .
٢. تفعيل دور الادعاء العام في التحقيق بالانتهاكات والجرائم المرتكبة .
٣. حث الجهات الرسمية في العراق او التعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة على العمل من اجل ان يتم النظر بجرائم الابادة الجماعية امام المحاكم الدولية المختصة والعمل على انضمام العراق الى اتفاقية روما .
٤. مطالبة الجهات التشريعية في العراق بتشريع قوانين لحماية النازحين وضحايا الابادة الجماعية ورعايتهم وتعويضهم .
٥. اعادة اعمار المناطق المحررة من الارهاب وتزويدها بالخدمات وتشييد بنيتها التحتية من جديد وضمان عودة اهاليها بعيدا عن محاولات التغيير السكاني القصري .
٦. حث منظمات المجتمع المدني العراقية على زيادة التنسيق فيما بينها في الداخل والخارج فيما يخص حماية ضحايا الابادة الجماعية ودعمتها الى تنسيق عملها مع المجتمع الدولي عبر قاعدة معلومات خاصة لهذه المنظمات وباللغات العالمية المعتمدة ، وللمنظمات العراقية في الخارج ان تؤدي دورا فاعلا ومميزا بهذا الشأن عبر قدرتها على التاثير على المؤسسات الدولية والحكومات .
٧. دعم ومؤازرة القوات العراقية الامنية الرسمية منها والشعبية في تصديها العادل للجماعات الارهابية والاشادة بانتصاراتها المستمرة لتحرير المدن والمحافظات العراقية من سيطرة تلك القوى الاجرامية الظلامية .
٨. مطالبة الجهات الحكومية والمجتمع الدولي الى تحرير الاف المختطفات والمختطفين من الازيديين عند تحرير الاراضي من سيطرة المجاميع الارهابية .
٩. ادانة جرائم الابادة الجماعية وضد الانسانية وجرائم الحرب التي ارتكبت ضد اتباع الديانات والمذاهب منذ تاسيس الدولة العراقية وحتى اليوم .
١٠. مطالبة الجهات التشريعية بتفعيل الجهد القضائي في جرائم الابادة الجماعية وجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها الجماعات الارهابية التي ارتكبت ضد الازيديين والمسيحيين والشبك والكاكائيين والتركمان الشيعة وغيرهم من مكونات الشعب العراقي ومحاسبة كل الجهات والجماعات والاشخاص الذين تسببوا بها او تواطئوا مع حدوثها مما ادى الى احتلال مناطق شاسعة من قبل اتظيم الدولة الاسلامية (داعش) او مجاميع اخرى .

ثانياً : مكافحة الفساد بانواعه

١. تفعيل دور المؤسسات المسؤولبة عن مكافحة الفساد كالقضاء والادعاء العام ومفوضية النزاهة وبقية الاجهزة التنفيذية .
٢. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني عبر اطلاق حملات تفعيل آليات المراقبة بالتنسيق مع الجهات التشريعية المحلية والمؤسسات الدولية المتخصصة باساليب مكافحة الفساد .
٣. دعم الحراك الاحتجاجي المدني السلمي ومساندة المطالب الشعبية باصلاح جذري يشمل البنية السياسية للدولة فيما يحقق مبدأ المواطنة ومكافحة الفساد وتوفير الخدمات لمواجهة الارهاب وترسيخ مبادئ العدل الاجتماعي .

ثالثاً : التعليم والثقافة والاعلام

١. اصلاح المؤسسات التعليمية بكل مراحلها ومناهجها بما يضمن تخليصها من التطرف الديني والحزبي وتحقيق استقلاليتها وموضوعيتها العلمية والمعلوماتية ومنع اقامة الشعائر الدينية فيها .
٢. الغاء دروس التربية الدينية في المؤسسات التعليمية الرسمية واستبدالها بدروس في تاريخ الاديان وحاضرها في العراق بعيدا عن التعصب او الترويج لدين او مذهب بعينه .
٣. اصلاح البنية التحتية للمكتبة الوطنية والمكتبات العامة وتعزيز دورها الثقافي والتربوي في اشاعة قيم المواكنة والتسامح وبناء ذاكرة تاريخية وطنية موحدة .
٤. ادخال درس ثقافة حقوق الانسان في المناهج الدراسية لمختلف المراحل لتنشأت الاجيال على قيم التسامح وقبول الاخر وتغليب المصلحة العامة وتشجيع التعايش بين الاديان والثقافات .
٥. نشر توعية عدم اقتناء العاب الاطفال التي تشجع على العنف والعدوانية وتنمي القسوة لدى الاطفال مع المطالبة بتشريع قوانين تمنع استيراد هذه الالعاب .
٦. دعوة وسائل الاعلام لممارسة دور ايجابي في تطوير الجوانب التعليمية والتثقيفية فيما يخص ثقافة حقوق الانسان والتسامح والامتناع عن الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات الشخصية والعامة. وادانة كافة انواع الانتهاكات والمضايقات التي يتعرض لها الاعلاميون اثناء ممارستهم لعملهم الاستقصائي والتنويري .
٧. مطالبة الجهات الرسمية بالدولة للجهات الدولية ذات العلاقة لاعادة اعمار الاماكن الاثارية والتاريخية والمقابر وكافة الرموز الثقافية التي جرى هدمها والاساءة لها على يد العصابات الاجرامية والارهابية .

رابعاً : حقوق المرأة

١. الغاء او تعديل كل التشريعات القانونية التي تنتهك انسانية المرأة او تعاملها ككائن ادنى من الرجل او تلك التي تخرق مبدأ المساوات بين الرجل والمرأة وجعلها متوافقة مع التشريعات والمواثيق الدولية .
٢. حماية المرأة من جرائم الشرف واخضاع هذه الجرائم لاقصى العقوبات .
٣. تجريم العنف ضد المرأة بكل انواعه ضمن منظومة كاملة تشمل تشريع قانون العنف الاسري .
٤. ادانة كل انواع الزيجات خارج المحكمة المدنية بما فيها تزويج القاصرات قصرا ودعوة الجهات القضائية والتشريعية والتنفيذية لمنع هذه الظاهرة .
٥. اصدار التشريعات بمنع ختان النساء .
٦. انشاء مراكز حماية النساء المنعفات والهاربات من جرائم الشرف او التزويج القصري .
٧. الدعوة لالغاء كافة المواد القانونية التي تشرعن اسلمة القاصرين والقاصرات وبضمنها تعديل او الغاء المادة ٢٦ من قانون البطاقة الوطنية .

خامساً : حرية التعبير ومبدأ المواطنة

١. اعتماد مبدأ المواطنة بوصفه المعيار الوحيد في توزيع الحقوق والواجبات بالدولة والمجتمع عبر مبدأ فصل الدين عن الدولة ورفض السياسة الطائفية والاثنية .
٢. سن قانون لحماية التنوع الديني والقومي والثقافي وتجريم التمييز والتكفير .
٣. اقرار مبدأ الحرية الدينية في الاعتناق او عدمه لكل الاديان والمذاهب بدون استثناء ورفض اي محاولات قصرية تمارس لارغام اتباع الديانات على تغيير ديانتهم .
٤. اعتبار حرية التعبير بكل اشكاله الفكرية والسلوكية للفرد والجماعات حقا اساسيا من حقوق الانسان، ويتم صيانة هذا الحق عبر تشريع قانون يتطابق مع القوانين الدولية .
٥. ايقاف عمليات الاعتقال العشوائي بدون اوامر قضائية واطلاق سراح كافة الموقوفين ممن لا توجد ادلة او مسوغات قانونية لاعتقالهم فورا .
٦. اعادة النظر بالجرائم التي يعاقب عليها بالاعدام ومطالبة السلطات التشريعية بحسر تلك العقوبة بالجرائم الجسيمة .

تقرير عن موجات النزوح العراقي ، سجل مظلم ، عواقب وخيمة ، وسبل المعالجة

محمد حسن السلامي *

شهد التاريخ العراقي - منذ تأسيسه في العام ١٩٢١ الكثير من الحملات العسكرية المسنودة من مجموعات مسلحة غير نظامية ، لإخضاع القبائل في الجنوب أو أتباع الديانات غير العربية في الشمال ، وكانت تلك الحملات تصاحبها المجازر البشعة على البشر، والدمار على العمران، وانصب اغلبها على القرى البائسة أصلًا ، كان هذا في النصف الاول من القرن العشرين مما ادى الى هجرة ونزوح ، حيث ان التاريخ العراقي قد ارخ أول حملة عسكرية ضد الإيزيديين في العام ١٩٢٥ في جبل سنجار تمهيداً لتنفيذ مشروع الجزيرة ، هذه الحملة التي كانت سبباً اليزيدية من قراهم وإخلائها لإسكان العرب فيها ، ثم وقعت المجزرة ضد الآشوريين في قضاء سميل التابع للواء الموصل حينذاك ، حين قام الجيش العراقي بقيادة بكر صدقي بتنفيذ ابادة جماعية في العام ١٩٣٣ ، ادت الى هجرة الآلاف من الاشوريين الى سوريا وايران .

اما في النصف الثاني من القرن العشرين ، والعقدان الذان نعيشها من القرن الواحد والعشرين ، فما زلنا نعاصر نزوح وهجرة ناجمين عن : أولهما عسكري نشأة عنه إبادة جماعية ضد الإنسانية اضافة الى نزوح وهجرة قسريتين واسعتين ، كما حصل في عمليات الانفال في اقليم كوردستان في العم ١٩٨٨ ، او قبل ذلك مجزرة اليهود ببغداد حيث قتل ١١٤ مواطن ومواطنة من يهود العراق سلبت أموالهم وسرقت دورهم ومتاجرهم ومحلات عملهم في العم ١٩٤١ على أيدي عصابات الفاشية وجموع من الرعام بعد سقوط حكومة رشيد العالي الكيلاني ، والنوع الأخر غير عسكري استخدمت فيه اجراءات إدارية امنية واسعة لا تمت الى صفة العيش الكريم داخل الدولة مثل اصدار مجلس النواب العراقي ومصادقة مجلس الأعيان على قانون إسقاط الجنسية العراقية عن يهود العراق في العام ١٩٥٠ والذي أدى الى هجرة اكثر من ١٢٠ ألف يهودي عراقي ، أو حين عدمت حكومة البعث الفاشية في العام ١٩٧٩ الى تهجير مئات الألوف من الكرد الفيلية من العراق الى إيران بتهمة التبعية لإيران وفرهدة أملاكهم رسمياً ، ومن ثم تهجير عرب الجنوب بعشرات الألوف بنفس التهمة البائسة ، ومن تهجير سكان أخوار الجنوب بدءاً من عام ١٩٨٥ بتجفيف الأهوار وإجبار سكانها على الهجرة الى ايران ، وخلال السنوات الأخيرة وفي أعقاب أسقاط الدكتاتورية الغاشمة يعيش العراق في ظل نظام طائفي ومحاصصة طائفية عمليات نزوح وهجرة مستمرة بسبب ممارسة التمييز الديني والمذهبي و وجود المليشيات السنية والشيعية التي إقتتلت طائفياً ما بين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ والقتل على الهوية ، ومن ثم احتلال تنظيمات داعش العسكرية لمناطق واسعة من النبار وصلاح الدين والموصل ومن ثم مناطق اخرى من محافظة نينوى وبعض مناطق في كركوك وديالى .

مفهوم مصطلح النزوح

تعريف النزوح الداخلي يعني الاجبار على الهروب أو الرغبة بتجنب نتائج صراعات مسلحة ، أو ترك المساكن ومناطق العيش المستقرباعتبار انهم أفراد أو مجموعات من الذين أُجبروا أو فضلوا النزوح داخلياً، على غير المعتاد، برغبةوقاية النفس من أخطار شديدة أو بهدف تجنب آثار الصراعات المسلحة، أو حالات العنف الواسع، أو انتهاك حقوق إلانسان أو الكوارث الطبيعية أو البشرية ، وهؤلاء النازحون لم يعبروا حدوداً دولية .

وبالطبع فإن النزوح والهجرة في القرون السابقة، وقبل تكوين الدولة القومية والحدود السياسية للبلدان ، لم يكونامصنفان ، كما هي الحال الآن .

عوامل النزوح او الهجرة (عوامل الدفع)

١- الحروب والصراعات المسلحة
٢- المجاعات والجفاف
٣- الأوبئة والامراض
٤- الفقر المستدام
٥- الفساد السياسي والخلافات التي يتوقع صدور الصراعات الحادة عنها
٦- التعصب الديني وانتشار الاصولية الدينية والكراهية
٧- الكوارث الطبيعية
وغيرها

النزوح في العراق

يذكر الباحثون ان النزوح في العراق كان متواصلاً بعد الحرب العالمية الاولى ودخول الانكليز الى العراق ، وبالأساس لأسباب اقتصادية - اجتماعية ، وعلى سبيل المثال :-

- زيادة النزوح في الثلاثينات بسبب تحسن الانتاج الزراعي بعد زيادة ملحوظة في عدد المضخات،اللتي أدت إلى انخفاضأسعار المنتجات الزراعية .

- اما انشاء سدة الكوت ١٩٣٩ وناظم الفرات فقد أدى الى انخفاض في منسوب المياه في الأنهر الصغيرة وقلة الزراعة المعتمدة على الزراعة السيحية .

- اما الفيضان سنة ١٩٥٤ فقد ساعد بدوره على النزوح .

- زيادة عوائد النفط التي أدت الى تحسن اقتصادي في المدن ، مما شجع النزوح الى المدن من الريف .

- بعد ثورة ١٤ تموز ازداد النزوح من الريف الى المدينة خلال تطبيقات قانون الاصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ .

- الاقتتال الطائفي ٢٠١٦-٢٠٠٧ : ان الاقتتال الذي أعقب تفجير مراقد الائمة في سامراء افرز حرباًأهلية قد لا تكون معلنة ، ولم يتم توثيق وأحصاء نتائجها،غير ان بعض الباحثين قد توصل الى بعض النتائج التقديرية :-

أ- ١,٣مليون وثلاثة مائة ألف نزحوا أوهجروا خلال وبعد ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ و الا حصاءات الحكومية تقدرها ٢٢ألف اسرة

ب- سجلت وزارة الهجرة والمهجرين ٥٧الفا و١٩٤ أسرة تعيش في بغداد (المصدر ممثلية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق)) .

اما تقديرات منظمة الهجرة الدولية عن عدد النازحين داخلياً (٣٠٠,٠٠٠))ثلاث مئة الف عائلة أي ٢,٤٠٠,٠٠٠ أو مليونين واربعمائة الف فرد ثلثهم من بغداد ((بحث النزوح الداخلي أثره على الاقتصاد العراقي - عامر عباس زغير)) بحث مقدم الى وزارة الهجرة والمهجرين .

الهجرة من العراق والحقيقة عمليات تهجير قسري

وهذا معكوسحركة التهجير الذي استمرت لما بعد الحرب العالمية الاولى،فكانت الهجرة من العراق قد تعددت موجاتها في القرن العشرين، وما زالت متواصلة .

- التهجير والنزوح الداخلي الذي صاحب حركة الاثورين سنة ١٩٣٣ .

- تهجير اليهود العراقيين التي عرفت بالفرهود سنة ١٩٤١ واستمرت لما بعد السبعينات من القرن الماضي .

- تهجير الاكراد الفيلية وهجرتهم القسرية خلال السبعينيات من القرن الماضي .

- التهجير الذي لحق بسكان كركوك من الأكراد ونقل العرب للسكن في مناطقهم في عملية تغيير ديموغرافي محرمة دستورياً ودولياً ، والتي جرت في مناطق أخرى من العراق ايضاً وضد المسيحيين في شمال العراق .

- التهجير الذي مازال مستمرا بعد ٢٠٠٣ للاقليات الدينية (المسيحيين - الصابئة - الايزيديين - الشبك - التركمان، إضافة على أعداد أخرى من محافظة الأنبار وديالى.

- الهجرة لأسباب سياسية متواصلة منذ سبعينيات القرن الماضي .

النزوح القسري خلال سنة ٢٠١٤

ان التقديرات التي تقدمها منظمات رسمية ودولية عن نسبة السكان النازحين من العراق بسبب النزاعات المسلحة المحدودة في مناطق معينة ، أو الحرب مع المجموعات المسلحة ،أو الحرب الطائفية وغيرها المتواصلة تشيبأن سدس سكان العراق نازحين او مهجرين او مشردين .

وقد لا يكون من الضروريالتذكير ان

بعض المناطق مثل الرمادي قد شهدت نزوح سابق على دخول الدولة الاسلامية الموصل، ثم امتدادها الى مناطق اخرى - ديالى - صلاح الدين - الانبار ثانية - الموصل وما أعقب هذا الاحتلال الجديد من قبل داعش من نزوح جماعي تجاوز حالياً أكثر من (٣,٢٠٠) علما ان الاحصاءات تقديرية اساساً .

فالرمادي :- قد تكون من المحافظات الأولى التي شهدت النزوح والهجرة بواقع الجماعات المسلحة في مدنها - الفلوجة ,الكرمة ، الرمادي , الصقلاوية ... فتقدر بعض المنظمات النازحين او المهجرين قسرا من المحافظة بنسبة ٢٠٪ الى ٢٥٪، وفي الايام الاولى بلغ عدد النازحين من الانبار (١٥٠٠) عائلة من شمالي الرمادي ((وزير الهجرة والمهجرين)) .

وقد يكون من المفيد تقديم الاحصاءات المتوفرة لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في كانون اول ٢٠١٥ .

كردستان	٩٠١,٣٢٠ ألف
بغداد	٥٧٧,٢٣٠ الف
الانبار	٥٧٠,٧٦٨
كركوك	٣٨١,١٥٦
نينوى	٢٢٠,٣٩٨
صلاح الدين	١٤٦,٩٧٠
ديالى	١٠٩,٩٩٨
النجف	٧٨,٩٤٢
كربلاء	٦٦,٢٥٨
بابل	٦٠,٠٣٦

يتوزع النازحون المسجلون ٣,١٩٣,٣٩٠ في ٣ آلاف و٥٠٠ مركز لجوء في كل العراق .

كما سجلت المفوضية عودة ٤٥٨ الف شخص الى مناطقهم الأصلية في مجموعمحافظات الأنبار وديالى واربيل وكركوك ونينوى وصلاح الدين الى نهاية السنة الماضية .

وجاء في التقرير السنوي للجمعية العراقي لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية حول ملف النازحين لعام ٢٠١٥ بصدد النزوح ما يلي :

«يتطلع (ثلاثة ملايين و ٣٠٠ الف) عراقي من المشردين والنازحين والمهجرين قسرياً من ديارهم منهم « ٤٠٠ الف إيزيدي .. و٣٥٠ الف تركماني .. و ٣٠٠ ألف شبكي .. و١٣٠ الف مسيحي .. وأكثرمن ١٠ ألاف كاكائي ، والاعداد المتبقية من ابناء القومية العربية والكردية وبقية الشرائح الاخرى « و ٤٨ ٪ منهم اطفال وشباب اقل من ١٨ عام، الى جانب وجود (١٦٠) الف معوق ، يفتقد الى المأوى المناسب و الحماية والامن، والى إجراءات سريعة من قبل الحكومة لتلبية احتياجاتهم الانسانية ، لا سيما المشردين في المخيمات التي تفتقر الى العديد من الاحتياجات، وتأتي في مقدمتها النواقص في السكن والكهرباء والماء وبقية امور الاغاثة اليومية، ويمرون في ظروف قاهرة الى جانب العديد من المشاكل في « مجال التعليم والصحة والوظيفة والخدمات العامة والطاقة والقضايا الادارية وتأخير رواتب الموظفين والمتقاعدين والوثائق الرسمية والغرامات المرورية بسبب لوحات سياراتهم» .. واملهم في إيجاد الحلول السريعة لإعادة اعمار مدنهم المدمرة من قبل تنظيم داعش الارهابي التي قد سُوِّيَتْ بالأرض تقريباً نتيجة سياستهم التكفيرية التي تدعو الى الحرق والتدمير وتفجير الجسور والمستشفيات ومشاريع المياه والمحلات التجارية والمنازل والأراضي والبساتين الزراعية عند خسارتهم في المعارك أمام هجمات القوات العراقية المحررة وقيادة التحالف الدولي المناهض لتنظيم داعش ، واعادتهم الى منازلهم، حيث عمل عناصر تنظيم داعش على تحطيم أكثر من (٨٠ ٪) من البنية التحتية للمناطق التي تواجد فيها مما يتطلب مناشدة من العراق الى المجتمع الدولي من أجل انعقاد مؤتمر برعاية الامم المتحدة لمساعدته في بناء مدن محافظات «نينوى وصلاح الدين والرمادي وديالى » واعادة الحياة الطبيعية لها ، حيث سيحتاج العراق من الدول المانحة ووكالات المعونة الدولية الى مساعدات تقدر بمئات المليارات من الدولارات لإعادة الأعمار ورفع وازالة الالغام والعبوات الناسفة واعادة بناء ما تم تدميره .

ونتيجة العنف والارهاب الموجه ضد عموم الشعب العراقي استقبلت محافظات إقليم كوردستان (مليون و٨٠٠) الف شخص ، ونصف مليون شخص في كركوك ،ويتواجد في العاصمة بغداد (٤٥٠) الف نازح ، وفي كربلاء (٢٠٠) الف شخص ، ومدينة خانقين تحتضن (١٤٠) الف نازح، والاعداد المتبقية ينتشرون في المحافظات الاخرى ويمثلون مختلف الأديان والقوميات والطوائف العراقية .

لقد شهد العراق ، وما يزال ، الكثير من الطوارئ والكوارث التي صنعها الحكام ، ناهيكم عن الكوارث كالفيضانات أوالأوبئة والتلوث البيئي وزرع الألغام ، دون ان تعلن حالة تأهب لدرء المخاطر ومعالجتها بصورة منهجية من الناحيتين التشريعية و المؤسساتية .

لذلك يتحمل المواطن ، وتتحمل المجموعات العراقية تلك الكوارث التي تجري دون تأهب واستجابة وتعافي ووفق خطط وسياسات مستقرة لدى مؤسسات متخصصة . ونتيجة لذلك نجد ان النازحين، بعد مرور سنة ونصف ، لم يعودوا الى مناطقهم بعد تحريرها .

قد يسأل سائل ان السطور السابقة لم تتناول الأثار السلبية على الأقليات الدينية : المسيحيين - الشبك - الصابئة - الايزيدية ومن ضمن واقع هذا النزوح ، والجواب هو ان غالبية اتباع الاقليات قد أصبح هدفها ترك العراق والهجرة الى بلدان الغرب رغم أنها غير على هذه الرغبة، وبالتالي فالأكثرية أجبرت على النزوح ، وهنا يمكن ان نقدم بعض الأرقام حول هذا الموضوع تغطي الفترة ما بين ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٧ كمثال .

١- كان عدد المسيحيين في العراق قبل الحرب يقدر بـ ١,٤٠٠,٠٠٠ مليون واربعمائة ألف قبل الحرب الاخيرة ٢٠٠٣ ، وتقلص من يتواجد منهم في العراقإلى نحو ٥٠٠,٠٠٠ نصف مليون ، لكن الهجرة متواصلة ، ويقدر عددهم حالياً بأقل من ٤٠٠ ألف نسمة .

٢- كان عدد الصابئة المندائيين بالعراق اكثر من ٧٠ الف نسمة ولكن تقلص هذا العدد الى حوالي ٥٠٠٠ نسمة حالياً .

٣- يزداد يومياً عدد الأيزيديين والإيزيديات الذين يتركون الوطن خشية من الأحداث اللاحقة، رغم بقاء الكثير من الشبيبة لرغبتهم في الدفاع عن أرضهم وشعبهم ومصالحهم ، وجاء أتباع الديانة الأيزيدية الذين يستوطنون محافظة نينوى في المرتبة الثانية من حيث الإستهداف ، إذ افاد التقرير ان الإستهداف أودى بحوالي ٣٣٥ من أتباعها ، أما إستهدافهم فقد أدى الى نزوح ٤٠٠ ألف من الأيزيديين ، ان الدلائل كلها تشير الى ان الداعشيين قد استهدفوا الايزيديين بشكل خاص سواء بالقتل او سبي الاطفال والنساء واغتصابهن وبيع النسوة منهن في سوق النخاسة «الاسلامي» لاعتبارهم من غير اهل الكتاب .

٤- عدد المفقودين من الايزيديين بلغ (٢٥٨٣) بينهم (١٥٩٧) فتاة ، وقد تم تحرير (٤٤١) ايزيدياً بينهم (٢٨٠) فتاة .

٥- أصدرت وزارة حقوق الإنسان العراقية تقريراً حديثاً يوضح عدد الوفيات التي تكبدتها الأقليات العرقية في العراق ، شبكة الأنباء الإنسانية (ايرين) التابعة للأمم المتحدة ذكرت ان التقرير أكد تقدم أقلية الشبك في محافظة نينوى لائحة الأقليات المتضررة بحوالي ٥٢٩ قتيل ونزوح حوالي ١٦,٠٠٠ شخص ، مع وجود تقدير لمنظمات دولية ومجتمع مدني يرفع عدد النازحين من الشبك إلى ٣٠٠ الف ، خاصة الشيعة منهم .

٦- شبكة الأنباء الإنسانية (أيرين) ذكرت ان الطائفة المسيحية جاءت في المرتبة الثالثة في تقرير وزارة حقوق الأنسان العراقية حيث لقي ١٧٢ شخصاً من أتباع الطائفة حتفهم ، وأفاد التقرير أن (٩٠٠٠) شخص من هذه الطائفة نزحوا وهجروا قسراً من مناطق سكناهم خلال الفترة بين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ .

٧- ثم تلتها طائفة الصابئة المندائيين التي تعيش في مناطق مختلفة من العراق خصوصاً في الجنوب ، وبغداد والتي راح منها حوالي ١٢٧ قتيلاً ونزحت ٦٢ أسرة في حين لجئت أكثر من ١٣٠٠٠ أسرة إلى الأردن وسوريا امرأة و١٩٨٦ رجل.

٦- اما التركمان فقدأصابهم التهجير والنزوح بتقدير (٣٥٠) ألف تركماني .

٧- كما تعرض اتباع الكاكائية الى النزوح حيث اجبر (١٠) الاف كاكائي منهم الى النزوح .

عودة مجموعات من النازحين على مناطق سكناهم المحررة .

يشير التقرير السنوي للجمعة العراقية لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية بعودة مجموعات من السكان إلى مناطق سكناهم بعد تحريرها من أيدي عصابات داعش عل النحو الآتي :

«كان عام ٢٠١٥ أفضل من الاعوام السابقة من حيث عدد النازحين الذين رجعوا الى مناطقهم بعد نجاح العمليات العسكرية ، وتحرير بعض مدنهم حيث رجع نصف مليون مواطن منهم (٦٣٣) عائلة الى ناحية جلولاء ، و(٤٠٠) عائلة الى

ناحية منصورية الجبل ، و(٣,٨٠٠) عائلة الى قضاء المقدادية بمحافظة ديالى ، و(١٠,٠٠٠) عائلة الى قضاء بيجي والمناطق والقرى التابعة له ، وعودة (٤,٠٠٠) عائلة الى ناحية العلم بمحافظة صلاح الدين ، وأكثر من (٣٠٠) الف نازح عاد الى مدن وقرى محافظة الانبار» ، في حين ما يزال مئات الألوف ينتظرون العودة إلى مناطق سكناهم .

الاثار التي خلفها النزوح

١- التغيير الديموغرافي للسكان من حيث عدد سكان المناطق الساخنة في تناقص والمناطق الامنة في تزايد.

٢- ادى النزوح الى تمركز النازحين في مناطق ذات طابع متشابه مذهبياً ودينياً وعشائرياً، وبالتالي ساعد هذا على الانغلاق الديني والمذهبي بشكل خاص .

٣- تدهور الوضع الاقتصادي الجيد للبعض والجيد نسبياً للبعض الاخر الذي كانت عليه العوائل النازحة.

٤- زيادة السكن العشوائي وبالتالي زيادة التجاوز على أملاك الدولة ، وما يمكن ان ينشأ عنه اشكالات جديدة .

٥- ارتفاع أسعار الدور السكنية في مناطق الاستقرار المؤقت او الدائم للنازحين .

٦- ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في مدن استقبال النازحين لفقدان العمل الذي كان يزاوله النازحون .

٧- تأخر الالتحاق بمؤسسات التعليم والمدارس بما يخص الاطفال والشباب وحتى الطلبة الجامعيين .

٨- ضعف شديد في توفير المساعدات الطبية والرعاية الصحية التي يتلقاها النازحون .

٩- وقوع العبء الأكبر في متاعب النزوح ومحاولة الاستقرار على المرأة .

١٠ – الآثار النفسية التي تصاحب النازحين والتوترات العصبية والكوابيس اليومية والتي تتطلب معالجة ورعاية جادتين من جانب مراكز الرعاية النفسية والطب النفسي ومراكز البحث النفسي ، والتي لم تتوفر حتى الآن للنازحين في جميع مناطق النزوح ، وستزداد الآثار السلبية على الاطفال والنساء النازحين حين تطول فترة النزوح وما ينجم عنها من فقدان الأمل بالعودة .

اشكالات ادارة الطوارئ

يمكن للخبرات العالمية والمحلية ان تقدم للمسئولين الكثير من المعارف والمعلومات لحماية شعوبهم وأوطانهم في حالات الطوارئ عند وقوع كوارث طبيعية او نزاعات محلية او حروب وكل هذه الاحتمالات يفترض ان يأخذها بنظر الإعتبار علم ادارة الطوارئ اذ ان الكوارث المتنوعة تكون من صنع البشر أوالطبيعية.

وان الكثير من بلدان العالم قد هيكلت بعض مؤسساتها ووضعت تشريعات خاصة للطوارىء والكوارث، غير اننا في العراق ، ليس لدينا مؤسسات قادرة على الاستجابة السريعة للحاجات الطارئة ، علما ان الوضع الحالي ليس طارئاً باعتقادي ، بل كثير الوقوع في العراق ، وعلى وفق تجارب البلاد على امتداد القرن العشرين وسنوات القرن الحادي والعشرين ، إذ ان ما يحصل من فيضات والأمطار وعواصف رملية وكوارث واوبئة وحروب لم تخطط الحكومات المتعاقبة لمواجهتها وحماية الشعب من عواقبها ، فالحكومات العراقية المتعاقبة لم تفكر الا في سبيل استمرارها في الحكم والحفاظ على إمتيازاتها والحصول على المزيد من الأموال، لم يكن الانسان وحمايته وسعادته وكرامته هدف وغاية سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة بأي حال .

تعمل مديرية الدفاع المدني بالعراق على الاستجابة لإطفاء الحرائق حسب ، مع ان قانونها رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٣ المعدل قد اوجب عليها القيام بمهام أوسع ، حيث ان المادة الاولى من القانون تعرف الدفاع المدني (جميع الاجراءات والتدابير التي تتخذها الأجهزة الرسمية والشعبية ، عدا القوات المسلحة، لغرض تأمين الحماية للسكان والممتلكات العامة والخاصة وتقليل الخسائر الى أدنى حد ممكن وإدامة العمل والانتاج في وقت السلم والحرب والكوارث الطبيعية المختلفة) .

ومن الصعوبات في عدم المعالجة السريعة للوضع المأساوي لمجموعات النازحين :-

١- استمرار تدهور الوضع الامني بسبب الاقتتال ، أو بسببوجود متفجرات في المناطق التي نزح منها السكان .

٢- عدم توفر هياكل ادارية رسمية لمعالجة حالات الطواري ء مثل النزوح .

٣- ضعف التشريعات لمثل هذه الحالات التي تتواصل عملياً منذ ٢٠٠٣ .

٣- عدم توفر ميزانية مرصودة لهذه الازمات أو الكوارث حسب نظرية التنبؤ .

٤- عند تشكيل مجموعة حكومية لإدارة الأزمة والكوارث فإن الفساد المالي والاداري يكون عائقاً أمام تنفيذ الاهداف الموضوعة للجنة، مع الأخذ بالاعتبار شدة الكارثة- قصر الزمن -بهدف التخفيف من المآسي ، ثم تقديم الخدمات وبالتالي التعافي من آثار الكوارث .

٥- البيروقراطية الادارية ، والحذر الأمني من تسلل الارهابيين ضمن مجاميع النازحين. لذلك كانت موضوع طلب الكفالة من النازح الى بغداد احدى وسائل التنكيل بالنازحين وهم في حالة فقدان الأمن النفسي والحياتي والاقتصادي وغيره .

الخبرة العالمية لإدارة الطوارئ

إن علم ادارة الطوارئ قد حدد توجهات أساسية ، فعلى سبيل المثال :-

١- أولوية تخفيف المخاطر : بمعنى اتخاذ تدابير طويلة لخفيف الخطر تفادياً لتحول المخاطر الى كوارث ، ويبتديء بتحديد المخاطر .

٢- الأستعداد :- وهي دورة مستمرة زمنياً من التخطيط والتنظيم والتدريب والتجهيزوالممارسة العملية ، والتنسيق مع كافة الجهات الرسمية أو غير الرسمية ، ومنظمات اغاثة محلية او دولية مثلاً،لما يمكن ان يقع من مخاطر وكيفية الحد منها .

٣- الاستجابة : مرحلة تشمل تقديم الخدمات الأساسية في المنطقة التي تقع فيها الكوارث أولاً من قبل رجال الدفاع المدني ، الشرطة ، الاسعاف، الهلال الاحمر ، ومنظمات الاغاثة المحلية الدولية، ويمكن وصفها بعملة سريعة منسقة بين الاطراف المعنية للإغاثة .

٤- التعافي : بمعنى استعادة الانتعاش واستعادة المنطقة لوضعها الطبيعي تدريجياً .

توصيات :

١- ان تكون لدينا حملة طويلة منسقة لتشريعات تتناول موضوع معالجة الكوارث .

٢- انشاء مؤسسات فعالة للطواريء لها ميزانيتها وكوادر مدربة قادرة على الاستجابة .

٣- اعادة النازحين بالسرعة القصوى بعد تأمين مناطقهم بعيداً عن حسابات التغيير الديمغرافي والتنافس السياسي .

٤- وضع مشاريع طبية- تعليمية لمعالجة الآثار التي خلفتها النزاعات المسلحة والنزوح .

٥- وضع خطة قصيرة الأمد وطويلة الأمد لتنشيط التنمية البشرية اقتصادياً (زراعة - صناعة - حرف - تجارة ...) .

٦- تشجيع السكن على أساس الاختلاط والتنوع الديني - المذهبي - القومي .

٧- اعتبار اعادة تأهيل المؤسسات التعليمية والصحية من الأولويات وانشاء الجديد منها .

٨-عرض المشاكل التي يعانيها النازحون على المنظمات الدولية المتخصصة مثل الصليب الاحمر الدولي ، ووكالات غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وغيرها .

٩- ان من واجبات منظمات حقوق الانسان تقديم مقترحات مشاريع ممولة من منظمات دولية من أجل الاعانة الطبية أو التعليمية او الاسكان او الصحة النفسية أو توفير الماء والصرف الصحي في المخيمات خوصا بمايخض المرأة والاطفال لتخفيف مشاكلهم .

١٠- توفير الرعاية الضرورية للأطفال ، بما في ذلك رياض الأطفال ، والشبيبة وتأمين مدارس ومقاعد دراسة والرعاية الإجتماعية بما فيها الترفيه عنهم وإبعادهم عن الأنزلاق والسقوط في احضان عصابات الجريمة المنظمة وقوى الارهاب الإسلامي السياسي والقوى الشوفينية والتطرف بمختلف أشكال ظهوره .

١١- تنشيط مراكز البحث النفسي وتوفير مستلزمات العلاج النفسي لعشرات الآلاف من الفتيات والأطفال بشكل خاص ، الذين تعرضوا لصدمات شديدة القساوة عرضتهم على العديد من العلل النفسية والكوابيس المرعبة والكآبة والتشاؤم من الحياة والرغبة في الانتحار ، و من علل نفسية أخرى .

* تقرير قدم لندوة كولون – المانيا
في ٢٦ / آذار / ٢٠١٦

توصيات الورشة الخاصة بأوضاع النازحين العراقيين

١. اقامة حملة منسقة طويلة الأمد لوضع تشريعات لحماية النازحين والمهجرين قسرا .

٢. انشاء مؤسسات طوارئ فعالة ومدربة لمعالجة الكوارث .

٣. اعادة النظر بالمناهج الدراسية والتربوية بما يخدم حماية التنوع واحترام التعددية الثقافية والدينية للمجتمعات المتنوعة في النسيج المجتمعي العراقي ، وتوجيه برامج متخصصة في الشؤون التربوية النفسية للنازحين .

٤. العمل على توثيق الانتهاكات الحقوقية في المخيمات بلاشارة بشكل خاص الى ما يرتكب بحق النساء والاطفال ، وادانة استغلال النازحين والاتجار بهم .

٥. العمل على الاسراع في تنظيم عودة النازحين والمهجرين الى مناطقهم المحررة من سيطرة داعش وتوفير الخدمات واعادة بناء البنى التحتية ، وتشغيل المؤسسات الحكومية بما فيها المصارف الأهلية والحكومية والزامها بتقديم الخدمات الاساسية الضرورية ، وحث النوادي والمؤسسات الرياضية والشبابية للعودة الى نشاطاتها .

٦. فرض هيبة القضاء وعدم التهاون في اجراءات المحاكم وتحديد المتسببين في ظواهر النزوح ومحاسبتهم .

٧. على وفق مبادئ العدالة الانتقالية ضرورة اعتبار ما جرى للمسيحيين والايزيديين منذ جريمة سميل على الاثوريين عام ١٩٣٣ ، جريمة ابادة جماعية ، والسعي للتعويض والمعالجة .

٨. انجاز احصاءات دقيقة للنازحين والمهجرين بشكل عام وبتفاصيل تكشف طبيعة المعاناة .

٩. العمل على توفير بناء مؤسسي مستقل لمعالجة أوضاع النازحين بالمستويين الحكومي والشعبي ، ومن ضمن ذلك تأسيس مراكز بحثية وجسور تضامنية تستقطب الجهود الدولية المتخصصة واقرار تشريعات مناسبة .

١٠. فضلا عن بناء المدن المتضررة ، تقديم تعويضات مادية للنازحين تقر بقانون .

١١. اتخاذ قرار مخصوص بحق جريمة المختطفات والناجيات ومتابعة كل الاجراءات اللازمة بشأن معالجة هذه القضية .

١٢. اطلاق برامج اعلامية تستند الى معالجات منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية بما يؤكد استقلالية المعالجة وموضوعيتها ، وابعادها عن الاستغلال الحزبي والطائفي وعن المرجعيات والايدولوجيات الأخرى .

١٣. الاحتفاظ بوثائق التغيير الديموغرافي من اجل تطبيع الأوضاع واعادتها الى ما كانت عليه قبل جرائم التغيير .

١٤. الحرص على تحديد يوم حداد وطني بشأن ما ارتكب من جرائم ابادة بحق المسيحيين والايزيديين والشبك بين الثالث والسابع من آب .

١٥. اعادة النظر بالقوانين والتشريعات التي تمس حقوق المكونات العراقية غير المسلمة ، خاصة قوانين الاحوال المدنية ، وما تبعها في قانون البطاقة الوطنية الموحدة خاصة المادة ٢٦ .

١٦. العمل على اعادة الثقة بين المكونات المجتمعية ومؤسسات الدولة ، والحرص على توفير اجواء المصالحة ونشر ثقافة التسامح والوئام من اجل خلق السلم الاهلي وعودة النازحين الى مناطقهم الأصلية .

١٧. ضرورة قيام مؤسسات الدولة بتوفير اجواء اعادة المتضررين من أعمال العنف والارهاب في مختلف المحافظات العراقية الى مناطقهم الأصلية وتامين سلامتهم، حماية للتنوع المجتمعي والتعددي في العراق .

١٨. جمع النتائج التي توصلت اليها منظمات المجتمع المدني لخلق تراكم معرفي حول ظاهرة النزوح وتسهيل فرص المعالجة .

١٩. ضرورة منح وثائق عراقية للمقيمين في مخيمي بختباري في خانقين وكاني كابازا في كلار باعتبارهم مواطنين عراقيين .

٢٠. أوصى المجتمعون بأعداد ملخص شامل وترجمته الى عدد من اللغات الأوروبية الحية وايصالها الى المنظمات الدولية المعنية ونشرها في وسائل الاعلام المختلفة .

تقرير عن اللاجئات واللاجئون العراقيون في دول الشتات
الأوضاع وسبل المساعدة والحلول

مثنى صلاح الدين محمود

إن تناول شؤون المهاجرات والمهاجرين واللاجئات واللاجئين العراقيين خارج الوطن لا يخرج عن الظروف العامة للجوء في بلدان المهجر وكيفية التعامل عموما مع الذين يحاولون الوصول إلى شاطئ الأمان والاستقرار هاربين من أوطانهم مهما كانت الأسباب ، لان هذه الأوضاع وشروطها تمثل الإطار العام الذي يعيش فيه المهاجرون العراقيون ايضا سوى ان آفاق الحصول على حق اللجوء أوسع مما هو عليه بالنسبة إلى القسم الأعظم من طلاب اللجوء ويوضعون في مصاف السوريين والافغان حاليا. وسيتم التركيز هنا على أوروبا بوصفها الملاذ الرئيسي للاجئين موضوع البحث .

سجلت المنظمة الدولية لشؤون اللاجئين حوالي ٦٠ مليون مهاجر عام ٢٠١٥ على الصعيد العالمي ، بعد أن لم يتعد عددهم قبل عشر سنوات ١٩,٥ مليون مهاجر ، وهو اكبر عدد تم تسجيله في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومما يزيد من مشكلة الهجرة انها جاءت مكثفة خلال فترة قصيرة جدا نسبيا مما لم يوفر حتى الآن الفرصة والوقت المناسبين للتعاطي المناسب معها لتتحول بعد ذلك إلى «أزمة» كما فعلية يعاني منها المهاجرون بشكل خاص .

ان اسباب الهجرة متباينة ومتعددة ومتشعبة، فقد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أثنية أو دينية وطائفية بل وحتى بيئوية (التصحر واستئصال الغابات والكوارث الطبيعية وشحة المياه) ، وقد تبدو للوهلة الأولى وكأنها منفصلة عن بعضها البعض ولكنها مترابطة، بل وقد يشكل أحدها سببا للجانب الآخر. ومن هذه الأسبابالرئيسية التي يمكن لكل منها ان تكون بحد ذاتها موضع بحث كامل :

- الحروب الاهلية والصراعات المحلية (الطائفية والاثنية والدينية والقومية)
- الإرهاب ، وبضمنه إرهاب الدولة .
- الأوضاع الاقتصادية الرديئة والبطالة المتفشية والفقر .
- انتقاص بل وفقدان الديمقراطية ووجود نظم استبدادية .
- عدم ضمان الامان والسلام الاجتماعيين عامة وفرديا .
- فقدان الحرية الفردية والعامة .
- الاضطهاد القومي والديني .
- انتهاك حقوق الانسان ، خاصة ازاء النساء والاطفال (تسخير الاطفال للعمل مثلا وضياع مستقبلهم) .
- سوء الأوضاع الحياتية والرعاية في معسكرات اللاجئين في بلدان الجوار .
- تدهور الأوضاع البيئية وتلوثها وفقدان شروط العيش البشري فيها ، بما في ذلك قطع الأشجار أو المجاعات بسبب الجفاف أو استنزاف الثروات الأولية ...

ومما يزيد الطينة بِلة انتشار ظواهر الفساد والرشوة والمنافع الخاصة التي تواكب الأسباب المذكورة في أعلاه وعلى حساب الجماهير ، وهذه الظاهرة نجدها في كل البلدان تقريبا ، ولكنها مستشرية إلى أقصى الحدود في العراق ، الذي احتل في العام ٢٠١٥ المرتبة ١٧٠ من مجموع ١٧٥ دولة في العالم في قائمة منظمة الشفافية الدولية ، إذ يقف قبل السودان والصومال على سبيل المثال لا الحصر .

الهجرة العراقية - اسباب وحلول

ان هجرة العراقيين ليست بالجديدة ولكنها لم تكن كاسحة وبالحجم الذي نعيشه اليوم، وخاصة بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتفشي ارهاب الميليشيات وبعد اجتياح عصابات داعش الإرهابية لمدينة الموصل ومناطق واسعة من البلاد عام ٢٠١٤ ، وقبل معالجة شؤون اللاجئين لا بد من معالجة أسبابها وكيفية تقليص عدد المهاجرين باتخاذ إجراءات تجعل العراق موطنا آمنا لاهله وتقلل من جعل الهجرة مخرجا لمن يصبون اليه .

إن الغالبية العظمى ممن غادروا أماكن ومناطق سكنهم تدخل ضمن ما يسمى بالهجرة الداخلية أو النزوح ، فكما اعلنت المنظمة الدولية للهجرة في تقرير لها نهاية عام ٢٠١٥، بلغ عدد النازحين خلال العامين الاخيرين ما يزيد عن ثلاثة ملايين فرد (اكثر من ٥٣٠ الف أسرة) ، ويعود ذلك إلى وجود مناطق آمنة داخل البلد التي يلجأ اليها الهاربون من المناطق الساخنة وغير الآمنة ، ولكن حتى هذا الامان من الناحية الأمنية نسبي ، لذا نجد ان عشرات الالوف من المواطنين غادروا البلاد متوجهين إلى المهجر والأسباب مختلفة :

- الصراعات والنزاعات الطائفية التي تفاقمت سنة بعد أخرى منذ العام ٢٠٠٤ والتي مارستها الميليشيات الطائفية المسلحة ، سواء أكانت شيعية أم سنية ، والتي لم تتوقف رغم الأعداد الغفيرة من الناس الأبرياء الذين قتلوا على أيدي هذه التنظيمات ، ولم تعد الصراعات جارية سياسيا وبشكل سلمي بل بخلفية دينية تحمل طابعا سياسيا عنفيا في الغالب بكل ما يترتب عنها من مخاطر على كافة المستويات .
- الإرهاب الداعشي الذي توج النشاطات والعمليات الإرهابية واحتل بقعة واسعة من العراق وشرد قسما كبيرا من اهاليها. يضاف إلى ذلك عسكرة البلاد باسم محاربة الاهاب وتسليح عدد كبير من المدنيين بصورة طائفية لمحاربة داعش الإرهابية بدلا من وضع النشاطات العسكرية والمسلحة هذه تحت اشراف وسيطرة الحكومة المركزية وقوات الامن والجيش، ولكن هذه الميليشيات وقوات الحشد الشعبي تقوم بدورها بممارسات ارهابية في كثير من الاحيان ضد من يعترض طريقها. ولا يزيد الوضع امنا قطع الطرق وانتشار عمليات التفتيش العشوائي ، إضافة إلى ذلك لم تنقطع ظاهرة الإرهاب الرسمي الذي يُمارس ضد المعارضين للنظام والذي يشمل الاغتيالات والترهيب والقتل على الهوية ضد الصحفيين والمثقفين والاكاديميين بشكل خاص.

- الاحباط الشديد الذي يسود أوساطا واسعة من الجماهير ، خاصة بين المثقفين والشباب، الذين يشعرون بضياع أي أمل له في مستقبل جديد أفضل ، ولا يجد ذوي الكفاءات الفرص المناسبة للعمل وفق اختصاصاتهم ، اذ يحتل افراد لا كفاءة لهم مطلقا المناصب الرئيسية والمركزية على كافة الاصعدة والمجالات وفقا للمحسوبيات والمنسوبيات والانتماءات السياسية والطائفية والقومية ، ويدفع عدد لا يحصى من اصحاب العقول والادمغة الى التفكير بالهجرة الى بلدان تضعهم في المواقع التي تتناسب مع قدراتهم وامكانياتهم. وتشكل هذه الهجرة ليست فقط تهديرا للاموال التي انفقت لتأهيل هؤلاء بل عجزا كبيرا في عملية البناء والمشاركة في تخطي الازمات التي يمر بها البلد اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وعلميا وانسانيا .
- ازدياد الوضع الاقتصادي، سوءاً بالأخص بعد الانخفاض الشديد لاسعار البترول وايرادات الدولة ، فانخفضت مصادر تمويل المشاريع الاقتصادية الشحيحة اصلا بعد اقتطاع الفاسدين والمرتشين حصصهم منها، ويؤدي ذلك إلى ازدياد البطالة وانتشارها خاصة بين الشباب والتي تصل نسبتها بين القادرين على العمل إلى ثلاثين بالمائة وقد ترتفع إلى خمسين بالمائة إذا ما أضفنا اليها البطالة المقنعة .
- يحد الفساد الإداري والمالي المستشري من قدرات البلد في كافة الجوانب ، وكما تشير مختلف التقارير ، فأن قلة من الحكام والحاكمين بامرهم صارت تملك المليارات نتيجة سرقة اموال الشعب دون الاهتمام بمصيره واحتياجاته ومشاكله .
- تعرض المكونات الدينية والأثنية للشعب إلى التمييز والتهميش والإقصاء ، خاصة إزاء

المسيحيين والإيزيديين والشبك والتركمان ، الذي يصل تاريخ بعضهم إلى ألاف السنين في العيش في بلاد الرافدين .

- الصراع الداخلي بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم والذي يحتدم أحياناً إلى درجة تقترب من المواجهات المسلحة ، كما حصل في مدينة طوزخورماتو .

- الصراعات بين الاحزاب السياسية وميليشياتها التي تأخذ طابعا عنفياً في غالب الأحيان .

- سوء ظروف الحياة والمعيشة في معسكرات النازحين الخاضعة لنزوات القوى والقوات المسيطرة على مناطقها ، ولا يلقى سكانها عموما المساعدات والاعانات والرعاية الكافية. ولايخفف من بؤس النازحين سوى العمل الدؤوب للمظمات الانسانية والمدنية والكنسية.

إن الأوضاع المتردية لا تدفع فقط إلى الهرب من المشكلة بعبور الحدود ، وإنما ستكون كالقنبلة الموقوتة التي يكون انفجارها كارثيا لمن يسببها ولمن يرزح تحتها على حد سواء .

تكمن المعالجات الناجعة للمشكلات القائمة وصولاً إلى حلول عملية لصالح الجميع في الإجراءات التي يفترض اتخاذها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- معالجة الوضع الامني المتدهور بجعل الدولة المسؤولة الوحيدة عن الاجهزة العسكرية والامنية والمسلحة وصاحبة الحق في احتكار وممارسة القوة ان تطلب الامر ، ويرتبط ذلك بحل الميليشيات الخاصة ووقف ارهاب المواطنين .

- مواجهة الإرهاب الداعشي وتوحيد كل القوات المقاتلة الشعبية والرسمية تحت امرة وتصرف الدولة لاغير ، لا يقتصر محاربة هذا الإرهاب على الجانب العسكري والدعم الخارجي فحسب، بل ويجب القضاء على القاعدة الاجتماعية والدينية والطائفية له التي تشكل التربة التي يتغذى الإرهاب منها أيضا. ويتم ذلك عبر التخلي عن النظام السياسي الطائفي والمحاصصة الطائفية المخلة بحقوق الإنسان والمجتمع المدني الديمقراطي الذي ينشده الشعب العراقي وإعادة الاعتبار لهوية المواطنة الحرة والمتساوية والمشتركة بدلاً من هيمنة الهويات الفرعية القاتلة ، وخاصة الطائفية في البلاد .

- معالجة المشاكل الاقتصادية والتخلص من الاقتصاد الريعي الاستهلاكي الوحيد الجانب لصالح توظيف رؤوس الأموال في استثمارات إنتاجية صناعية وزراعية ، وخلق الأجواء المشجعة على الاستثمار في القطاع الخاص. اذ يمكن عبر ذلك وتدريجيا التخلص من التبعية التامة للإيرادات الريعية النفطية والمكشوفية التامة على الخارج استيراداً وتصديراً .

- وعبر ذلك يمكن معالجة البطالة المستشرية التي تشمل الأكاديميين بشكل واسع،الذين يفترض احتلالهم المراكز التي يشغلها اليوم شبه الأميين ليشاركوا في إعمار الوطن وإخراجه من حالة الموت والخراب اللذين حلا به، بسبب السياسات الخاطئة .

- إنهاء الصراعات الطائفية والأثنية والدينية والقومية وجعل العراق موطنا آمنا للجميع وعدم استغلال فئة ما من قبل فئة اخرى كما يحدث مثلا في بيع البعض عقاراتهم غير المنقولة ودور السكن في المناطق التي تحتلها داعش أو في الإقليم بأسعار بخسة إلى المنتفعين الجشعين من الكُرد والعرب خاصة ، لمجرد توفير لقمة العيش أو لتمويل الهجرة إلى الخارج ، في مثل هذه الحالة يفقد المواطن كل صلة له بالمستقبل في بلده ، ولا يوفر الصراع بين الحكومتين الاتحادية وفي الإقليم الأجواء اللازمة لحل مشاكل الشعب، خاصة بعد الانخفاض الهائل لأسعار النفط الخام ، مما أدى إلى فقدان الموارد المالية الكافية لتأمين الجبهة العسكرية ودفع رواتب الموظفين لأشهر عديدة .

- انهاء حالات الفساد الاداري والمالي والارتشاء والمحسوبيات في العراق التي تأتي على حساب الجماهير الشعبية وأوضاعها الاقتصادية .

- تطبيق الدستور مع ازالة كافة الثغرات ومنها ما يكرس الطائفية والمحاصصة الطائفية، وفرض حق المواطنة الذي يلغي كل اشكال التمييز الديني والطائفي والاثني والقومي والسياسي ويمنح الحقوق القومية والدينية وضمانه لكل مكونات الشعب .

- محاربة الفساد الاداري والمالي الذي يعتبر الآفة الرئيسية ، التي تشكل حاليا البوصلة الرئيسية التي يهتدي بها الماسكين بالسلطة والمنتفعين من العناصر الرثة التي تتراكض وراء الجني غير المشروع لاموال الشعب .

- تصفية الصراع القائم بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم في كردستان وفق المباديء التي يفرضها الدستور وايجاد جو من الثقة المتبادلة في التعامل بعيدا عن النعرات القومية والمصالح الضيقة .

- تحسين أوضاع النازحين بتوفير كافة الامكانيات التي تحسن من أوضاعهم سواء داخل المعسكرات أو خارجها ، وتستطيع منظمات المجتمع المدني والانسانية من ان تلعب دورا ايجابيا اكبر في هذا المجال من خلال دعمها ماديا وتنظيميا من خلال تشكيل الهياكل القادرة على الحركة في جمع المعونات وتوزيعها ، وعموما يجب الاستئناس براي هذه المنظمات بل واشراكها في صنع القرار والاستفادة من تجاربها .

وان كان وضع المهاجرين العراقيين إلى جانب السوريين والأفغان نسبيا أفضل من الآخرين ، إلا إن مجمل الظروف ، ولحين وصولهم البلدان التي يصبون إليها ، هي نفسها ويخضع لها الجميع. وبالأخص منذ أواخر العام الماضي بدأت مسيرة اللاجئين تجاه أوروبا بالتلكؤ وكلفت أعدادا غير قليلة من البشر حياتهم .

يحتل العراقيون المهاجرون إلى أوروبا عدديا المرتبة الثالثة بعد سوريا وافغانستان ، اذا ما استثنينا بلدان البلقان التي اضيفت نهاية العام ٢٠١٥ في ألمانيا وبلدان أوروبية أخرى إلى قائمة البلدان الآمنة اي الخالية مبدئيا من المطاردات السياسية وانتهاكات حقوق الانسان، ويتوجه ٤٠ ٪ من المهاجرين العراقيين إلى ألمانيا لتقديم طلبات اللجوء ، ليس فقط للعيش في امان وسلام وانما ايضا توخيا في الحصول على المنافع المادية والاجتماعية وغيرها بشكل افضل مما هو عليه الحال في البلدان الاخرى ، ولكنه سرعان ما تسود خيبة الأمل لدى الكثير من هؤلاء، إذ غادر حتى بداية هذا العام أكثر من ألفي عراقي ألمانيا عائدين إلى حيثما جاءوا .

ولفهم ذلك نتوقف قليلا عند ألمانيا التي تستقبل العدد الاكبر من المهاجرين في أوروبا. قد يستلم المهاجر أو اللاجئ هنا إعانات اجتماعية ورعايات مختلفة افضل من البلدان الاخرى ، ولكن المبالغ التي يحصلون عليها ضئيلة ولا تكفي لسد متطلبات حياة كريمة، ولا تصل حتى إلى مستوى حجم الإعانات والخدمات الاجتماعية التي يحصل عليها المواطن الألماني الذي يعيش عند خط الفقر أو تحته. علما ان مستوى المعيشة في ألمانيا وأوروبا يفوق إلى حد كبير جداً مستوى المعيشة في العراق مما يقلل إلى حد بعيد من القيمة التي يتصورها المهاجرون لهذه المخصصات .

دول المهجر

نجد اكبر معسكرات اللجوء في بلدان الجوار، سواء أكانت في أفريقيا أم في آسيا ، وهي نفسها بلدان فقيرة ، أم إمكانياتها محدودة ولا تخلو من المشاكل وضعيفة ان لم تكن متأخرة اقتصاديا ، يرزح في تركيا ما يزيد على ٢ مليون لاجئ وفي لبنان ١,٢ لاجئ وفي الأردن ٠,٦ مليون لاجئ، غالبيتهم العظمى من سوريا (٩٨ ٪)، بل ولجأ البعض منهم إلى العراق (حوالي ٢٥٠ ألف كردي في إقليم كردستان العراق) أيضا ، ويعيش اللاجئون في بؤس شديد نتيجة شحة المخصصات والاعانات الدولية قياسا بحجم الاحتياجات التموينية والتعليمية والرعاية الصحية والاجتماعية في هذه المعسكرات. ولكننا لو أخذنا بلدان الاتحاد الأوروبي كقبلة رئيسية للهجرة مثالا على ذلك لوجدنا إن الأمر بعيد تماما عن الوعود والآمال التي يتم تعليقها على بلدان اللجوء التي يسودها الامان والاستقرار بالنسبة للاجانب قياسا بما يعيشه هؤلاء في أوطانهم. ولناخذ بعض هذه البلدان مثالا على ذلك لا حصرا :

المانيا :

تحتل ألمانيا المرتبة الأولى في الاتحاد الأوروبي من حيث استقبال عدد المهاجرين (حوالي الثلث) ، وتتوقع المانيا ان يصل اليها اكثر من نصف مليون مهاجر سنويا حتى عام ٢٠٢٠، يحق لكل قادم إلى هنا تقديم طلب لجوء اذا لم يسبق له طلب ذلك في بلد أوروبي آخر، ينص الدستور على الاعتراف بحق اللجوء السياسي اذا تعرض الفرد شخصيا للمطاردة السياسية (نسبة هؤلاء ضئيلة) ، يحصل العدد الاكبر من طالبي اللجوء على حق الإقامة

لأسباب إنسانية ، أو استنادا إلى المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان والتعامل مع اللاجئين (الاضطهاد العنصري والديني أو تعرض الحياة للخطر) إضافة إلى الحروب الأهلية السائدة في البلدان الأم لطالبي اللجوء مما يتعذر إعادة هؤلاء إلى أوطانهم ، يتم توزيع اللاجئين على الولايات بموجب نسب وحصص (مفتاح التوزيع) محددة قانونيا ، يستلم هؤلاء الاعانات الاجتماعية (المأكل والسكن ومصرف الجيب) إضافة إلى الرعاية الصحية ، يسكن اللاجئون في أماكن سكن جماعية ولهم حق الانتقال منها إلى أماكن السكن الاعتيادية إن توفرت. نتيجة للاعداد الغفيرة التي وصلت إلى ألمانيا تم تحويل حتى القاعات الرياضية إلى معسكرات لسكن اللاجئين. لا يحق للاجئ الجدد العمل الا بعد مرور ثلاثة أشهر على تواجدهم في البلد، وإذا لم يكن هناك مواطنون ألمان أو من الاتحاد الأوروبي أو الأجانب من ذوي الإقامة الثابتة ممن يرغبون ممارسة العمل نفسه ، منذ نهاية عام ٢٠١٥ ازدادت إجراءات التفتيش على الحدود شدة وحدة ووضعت بلدان اضافية (دول البلقان) ضمن قائمة البلدان الآمنة بحيث يمكن التعجيل في إجراءات اللجوء وإصدار قرارات الرفض وتسفير من يتعرض لذلك ، وقد أقر مجلس النواب الألماني في جلسته بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٤ السلة الثانية من الإجراءات الجديدة التي تعقد عملية الحصول على اللجوء السياسي وجمع شمل العائلة ، إضافة إلى ضم بلدان المغرب (الجزائر والمغرب وتونس) إلى قائمة الدول الآمنة وكذلك أفغانستان ! تقدر تكاليف إجراءات اللجوء والاعانات المختلفة وعملية الاندماج (تعليم اللغة والتعريف بأوضاع البلد الاجتماعية والسياسية وامكنيات التأهيل ... الخ) هذا العام بحوالي ١٥ مليار يورو. علما ان الاجواء الاجتماعية والسياسية تزداد حدة وتوترا ازاء الاجانب عموما واللاجئين خاصة (مخاطر أسلمة المجتمع) الذين يتعرضون إلى اعتداءات اليمين المتطرف ، وبالعكس هناك اعداد اكبر من النشطاء (منظمات وافراد) الذين يحمون ويدعمون ويساعدون اللاجئين في كافة المجالات .

السويد :

تحتل المرتبة الثانية في استقبال اللاجئين. يحق للقادمين إلى البلد تقديم طلبات اللجوء التي عوملت سابقا بتساهل كبير لحين تدفقت اعداد كبيرة جدا من المهاجرين إلى البلد مما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات رادعة بضمنها تشديد التفتيش على الحدود بل قررت مؤخرا اعادة وتسفير ٨٠ ألف لاجئ إلى بلدانهم ، يسكن اللاجئون في المرحلة الأولى من إجراءات اللجوء في أماكن سكن جماعية ولكن يحق للاجيء السكن خارج هذه المعسكرات الجماعية ان وجد السكن المناسب ، يستلم اللاجيء الاعانات الاجتماعية المختلفة والرعاية الصحية ، يحق للاجئين العمل منذ اليوم الأول لوصولهم. تبدأ عملية الاندماج حال الحصول على حق اللجوء ، الاجواء الاجتماعية والسياسية تزداد الآن حدة ويكسب اليمين مواقع اكبر وسط المواطنين الذين لهم حتى الآن مواقف سلبية مبطنة ازاء اللاجئين ، وحسب الاستفتاءات الاستطلاعية يمكن لحزب اليمين «ديمقراطيو السويد» ان يحصل على ٢٠٪ من الاصوات (١٣٪ سابقا) في الانتخابات البرلمانية لو جرت الآن ، وهذا هو احد الأسباب التي تدفع الحكومة الحالية نحو التشدد في إجراءات اللجوء للحفاظ على الاقل على اصوات ناخبيها.

النمسا :

تحتل المرتبة الثالثة من حيث استقبال اللاجئين على الصعيد الأوروبي ، يمكن تقديم طلبات اللجوء والحصول على الاقامة لحين البت بهذه الطلبات بكل اشكالها (السياسية والانسانية وغيرها) ، في حالة الرفض يتم تسفيره إن لم تكن هناك عوارض (مرضية مثلا)، الاقامة تكون في المرحلة الأولى في أماكن سكن جماعية ليتم توزيعهم فيما بعد على الولايات وفق مفتاح توزيع محدد ، يحصل اللاجئ على الإعانات الاجتماعية والرعاية الصحية في البداية، وترتبط هذه فيما بعد بامكانيات الفرد في الحصول بنفسه على مصدر للرزق كاف لاعالة نفسه وعائلته ان وجدت. وتشمل هذه الاعانات نفقات السكن والرعاية الصحية والمدرسية ومصروف الجيب ، امكانيات العمل محدودة اذ يبدأ الحق في العمل ثلاثة اشهر بعد دراسة وقبول طلب اللجوء ويشمل فقط الاعمال البسيطة. بدأت النمسا بالتشدد في الموافقة على الدخول إلى البلد أصلا ، خاصة ازاء القادمين مما تسمى بالبلدان الآمنة أو ليس هناك أمل له في الحصول على حق اللجوء ، وصدر مؤخرا قرار بتسفير ٦٠ ألف لاجيء .

هولندة :

تتصف هولندة بشدتها في معالجة مسألة اللجوء ، لذلك بقي عدد اللاجئين عام ٢٠١٥ واطئا نسبيا ولم يتعد عدد اللاجئين في عام ٢٠١٤ ، اثناء فترة دراسة طلبات اللجوء التي تم تقليصها إلى ثلاثة أشهر يسكن اللاجئون في مراكز خاصة يحصلون فيها على المأكل والرعاية الصحية ومصروف الجيب ، وتصبو السلطات إلى أن لا تتعدى نسبة الاعتراف بحق البقاء واللجوء ثلث الطلبات ، على المرفوضين مغادرة البلد خلال شهر والا تعتبر اقامتهم غير شرعية وما يترتب عن ذلك من إجراءات وعواقب ، ويحق للاجئين العمل بعد اقامة لا تقل عن الشهر في أحد المراكز أعلاه أو في إحدى النواحي ما لم يصدر بحقه قرار تسفيره .

فرنسا :

اللجوء في فرنسا متوسط المستوى لكونها بلد مرور بالدرجة الأولى ، أي كمعبر للراغبين في اللجوء المتوجهين إلى بريطانيا أو إلى بلدان أوروبية اخرى ، وتفاديا للمشاكل فانها تغض النظر عن المخيمات التي يقيمها هؤلاء وهم في طريق العبور إلا إذا تفاقمت الأوضاع كما هو عليه الحال الآن عند النفق الأوروبي المؤدي إلى بريطانيا ، تستمر عملية دراسة طلبات اللجوء حاليا حوالي سنتين ويعود ذلك إلى الازدياد الكبير في عدد الطلبات قياسا بالسابق، لا تحتل قضية المهاجرين موقعا متميزا بين السكان مقارنة بدول مجاورة أخرى (ألمانيا والنمسا والدانيمارك والسويد مثلا) ، وعلى الرغم من ذلك هناك تطرف عنصري بارز ومتزايد إزاء المسلمين خاصة الذين هم من أصل مغربي ويعيشون منذ فترات طويلة في فرنسا كالموقف من الأجانب الآخرين القادمين من المستعمرات الفرنسية السابقة. ينعكس ذلك في النجاحات التي يحققها حزب اليمين «الجبهة القومية» في الانتخابات المحلية والبرلمانية (ما بين ٢٠ و٣٠٪ من الاصوات) .

بريطانيا :

يحق للوافدين إلى بريطانيا تقديم طلبات لجوء ولكنه خلافا للدول الأوروبية الأخرى، لا يوجد في بريطانيا شرط التسجيل لغرض اللجوء، مما يخلق خصوصية معينة الا وهي ظاهرة الاقامة «غير الشرعية» ، ويأمل هؤلاء في «الاختفاء» والعمل في السوق السوداء ، وان تصدرت اخبار تسرب المهاجرين من فرنسا عبر النفق الأوروبي الأنباء في وسائل الإعلام فأن عدد هؤلاء ضئيل قياسا ببلدان أوروبية أخرى. يحق لمن يقدم طلب لجوء الحصول على يومية نقدية وعلى مأوى (في الغالب خارج المراكز المكتظة بالسكان) ، واغلب النقاشات الجارية في الأوساط السياسية والجماهير لا تدور حول هذه الفئة من الأجانب، وإنما حول الأجانب القادمين من دول الاتحاد الأوروبي ومن دول الكومنويلث.

اليونان :

تلعب الازمة المالية والاقتصادية دورا كبيرا في عدم تحملها الاعداد الهائلة من المهاجرين الذين يواصلون لنفس الأسباب رحيلهم صوب الدول الأوروبية الوسطى. ولا تعترض السلطات المعنية طريقهم ، وتعجز المنظمات المدنية والانسانية عن سد احتياجات هؤلاء وتقديم العون لهم. وبحكم قرب الجزر اليونانية من السواحل التركية ، أصبحت بعض هذه الجزر مراكز يتوجه اليها المهاجرون ، وتلعب هنا عصابات المهربين وتجار التهريب البشري دورا كبيرا ، وبوصف اليونان تشكل الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي (اتفاقية دبلن أو ما تسمى بحدود شينغن) ، يزداد ضغط أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين على اليونان لوقف تسرب المهاجرين إلى أوروبا وإقامة معسكرات كبيرة لتسجيل طوابير هؤلاء ، ولكن اليونان عاجزة عن تأدية هذه المهمة بحكم امكانياتها المحدودة. ويموت عدد لا يستهان به من المهاجرين غرقا ، من بينهم عراقيون وسوريون ، لذا ينصب الاهتمام الاكبر للمنظمات الانسانية المحلية منها والدولية على انقاذ من يمكن انقاذه معرضين انفسهم للمحاسبات لمخالفتهم

القانون في نشاطاتهم هذهر ويحاول السكان حتى الآن مساعدة القادمين قدر امكانياتهم على الرغم من تحريضات القوى اليمينية ضد المهاجرين .

بولندة :

لا تعتبر بولندة بلدا للجوء بل لمرور اللاجئين المتوجهين إلى وسط وغرب وشمال أوروبا ، وغالبية هؤلاء هم من بلدان مثل أوكرانيا وجورجيا والشيشان وعدد القادمين من سوريا والعراق ضئيل جدا إلى حد لا يذكر ، أما أماكن السكن المخصصة للاجئين لحين البت بطلبات اللجوء هي عبارة عن معسكرات نائية بعيدة عن المراكز الحضارية ، وفرص العمل هنا مقتصرة على من يحصل على اللجوء السياسي، والاجواء الاجتماعية عامة تتسم بالمواقف غير المتسامحة، إن لم نقل المعادية للاجئين ، خاصة ازاء المسلمين منهم ، والحكومة اليمينية لا تمانع في قبول اللاجئين فحسب ، بل والتحريض ضدهم على الصعيد الأوروبي .

نتائج الهجرة الواسعة صوب دول الاتحاد الأوروبي

نتيجة لجحافل المهاجرين القادمة إلى أوروبا، أصبح من الصعوبة بمكان تعدادهم ومعرفة الأعداد الفعلية للاجئين ، ويصل عدد الذين قدموا طلبات اللجوء إلى حوالي ٨٥٠ ألف طلب عام ٢٠١٥ ، ولكن هذا الرقم لايعطي الصورة الكاملة عن الهجرة إلى أوروبا ، إذ إن العدد الأكبر من الوافدين على أوروبا سجلوا فقط في البلدان التي يتواجدون فيها بدون ان تسنح لهم الفرصة أو لم يصل لهم الدَور حتى الآن لتقديم طلبات اللجوء ، ولكنعموما يقدر عدد المسجلين بثلاثة ملايين مهاجر موزعين بشكل متفاوت على البلدان الأوروبية. واستنادا إلى المصادر المختلفة ، وزعت اغلب طلبات اللجوء عام ٢٠١٤ على الشكل التالي .

المانيا ٣٠ ٪	السويد ١٣ ٪
ايطاليا ١٠,٣ ٪	فرنسا ١٠ ٪
بريطانيا ٥ ٪	النمسا ٤,٥ ٪
هولندة ٤,٢ ٪	

وفي عام ٢٠١٥ تصدرت المانيا والسويد والنمسا على التوالي هذه القائمة ، بالاخص نتيجة انفتاح طريق البلقان عبر تركيا واليونان للوصول إلى أوروبا بدلا من طريق البحر الابيض المتوسط الذي لا زال يستخدمه القادمون من افريقيا ، ومهما كانت الدروب الموصلة إلى أوروبا فإنها جميعا حافلة بالمخاطر والتعقيدات والمشاكل والاستغلال البشع من قبل «تجار الرقيق» الذين يشاركون فيها مسؤولين رسميين بكل سخاء ، ويستغل مهربو البشر هذا الوضع ويحاولون تقديم الوعود الخادعة والكاذبة بحياة أفضل في أوروبا «ليساعدوا» اللاجئين لقاء مبالغ طائلة في الوصول إلى الأرض الموعودة ، لناخذ تركيا مثالا على ذلك والتي تعتبر المنفذ الرئيسي للوصول إلى أوروبا وأول بلد يدخلها المهاجرون العراقيون في رحلتهم ، فحسب تعدادات الامم المتحدة لعام ٢٠١٤ بلغ عدد العراقيين الذين تواجدوا في تركيا ٢٧ ألف لاجيء تضاعف عددهم حتما خلال عام ٢٠١٥ ، أنهم يتعرضون هنا إلى ضغوطات شديدة من حيث فرض أماكن سكن معينة عليهم أو تحديد أقامتهم في المعسكرات ومناطق معينة وتقتصر الاعانات على فترة بقائهم في الوقت الذي يشجعون فيه على الرحيل من خلال إجراءات قسرية، واغلب المهاجرين يحاولون البقاء في تركيا، اما لكونهم يرغبون في البقاء قرب الوطن للعودة إليه في أول فرصة ممكنة ، أو لأنهم لا يملكون المال الكافي للوصول إلى أوروبا .

إن الوصول إلى الدول التي يصبو اليها المهاجرون لا يعني انتهاء المشاكل وانفتاح الابواب على مصراعيها امامهم ، اذ تبدأ هنا نتيجة اجتياح الهجرة لأوروبا المعاملات الرسمية المعقدة والطويلة الامد وحالات القلق التي تؤثر إلى حد بعيد على الأوضاع المادية والنفسية للضيوف الجدد ، ويتابع المهاجرون بقلق لعبة قبول اللاجئين بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومراهناتهم على حساب المهاجرين ومصائرهم ، يضاف إلى ذلك انتفاء النية الجدية بل والرغبة لدى الدول المستقبلة للمهاجرين واللاجئين لحل هذه المعضلة. بل يتم التركيز بالعكس وقدر الامكان على تفادي وصول المهاجرين إلى أوروبا أصلا وتوضع العراقيل المختلفة امامهم ، ومن هذه الإجراءات التي تتفاوت حدتها من بلد إلى آخر :

- تعديل قوانين اللجوء وما يرافقها من إجراءات لغير صالح المهاجرين ووضع شروط اضافية لمنح حق اللجوء أو حق البقاء لأسباب انسانية .
- تقليص الإعانات الاجتماعية والرعاية الصحية وتعريض حتى الذين نالوا حق اللجوء إلى إجراءات وعقوبات تزيد من وضعهم هنا صعوبة .
- الحد من عمليات لم الشمل .
- إقامة الحواجز والأسوار العالية والأسلاك الشائكة وتشديد التفتيش على الحدود الاروبية والمحلية في بعض البلدان واقامة معسكرات تسجيل في اليونان وايطاليا مثلا لفرز الأفراد الذين لا أمل لهم في الحصول على حق البقاء في أوروبا ومنعهم من الدخول إلى أوروبا مقدما.
- رفض توزيع المهاجرين على شكل حصص على دول الاتحاد الأوروبي حسب عدد السكان والإمكانيات الاقتصادية لتوزيع المسؤولية ، وقد بلغ عدد الدول الرافضة لتوزيع اللاجئين إلى حصص ٢٣ دولة أوروبية ، والتي بدأت برفض دول أوربا الشرقية ، الاشتراكية سابقاً ، اتخاذ هذا الموقف اليميني المتطرف .
- اعتبار عدد آخر من الدول التي ياتي منها المهاجرون دولا آمنة ليعيدوا اليها مواطنيها كدول البلقان وشمال افريقيا .
- ترحيل المهاجرين إلى أوطانهم في حالات معينة، إذا ما صدرت عنهم تصرفات فيها خرق للقوانين المحلية مثل الحالات التي تصدر فيها احكام بالسجن ، وان روعيت هنا إلى حد ما الظروف الخاصة للمهاجر نفسه ولأوضاع بلده.

يجتمع زعماء الدول الأوروبية مرارا وتكرارا، ويعدون بمعالجة أسباب الهجرة بمحاربة عصابات تهريب البشر، ودفع المساعدات إلى مخيمات اللاجئين في المناطق التي يسودها التوتر، لتحسين ظروف المعيشة فيها ، لكنهم لا يعترفون بأنهم يعالجون عواقب العِلّة وليس العِلّة نفسها التي تكمن عمليا وبالاخص في بلدان «العالم الأول» الغنية من خلال العولمة والليبرالية الجديدة ونهب ثروات البلدان الاخرى وتلوث البيئة وتصدير الاسلحة وخلق بؤر التوتر والدعم العلني والمستور للدكتاتوريات لحماية المصالح الكولونيالية الجديدة ، لقد تبين من خلال تفاقم مشكلة الهجرة بان الاتحاد الأوروبي ما هو إلا هيكل مصطنع والحدود المفتوحة تبقى مفتوحة لتنقل الرساميل وتوسيعها وتنقل الايدي العاملة البخسة لتبقى قضايا حقوق الانسان معلقة وتتوقف عند الحدود الداخلية لأعضائها، بل والادهى من ذلك أن تلجأ أوروبا وعلى رأسها ألمانيا إلى الاعتماد مثلا على تركيا في حل مشكلة الهجرة واعتبارها مسألة لا دخل لأوروبا فيها ، وفي النية صرف المليارات لتركيا لحل المشكلة كما يدعون لانفاقها على المهاجرين في اراضيها بل وحتى لفتح ابواب العمل لهم (كذا !) ، ولكن تركيا نفسها كانت مرفوضة من قبل الاتحاد الأوروبي ولم تُقبل عضوا فيه بسبب مواقفها المتطرفة وانتهاكها لحقوق الانسان واندلاع القتال مع الكُرد بل ولدعمها للإرهاب الاسلامي المفضوح والمتستَر عليه. ومن الإجراءات الوقائية الأخرى إرسال القوات البحرية إلى بحر ايجة لمحاربة المهربين ظاهريا ولكنهم يقصدون فعلا منع وصول المهاجرين إلى اليونان ولإرجاعهم إلى تركيا .

لنعود مرة أخرى إلى ألمانيا ، اثبتت الدراسات مؤخرا توسع الهوة الساحقة بين الفقراء والاغنياء في المانيا ، ففي حين يكدس الأثرياء الأموال، يزداد عدد المواطنين ، بالاخص الاطفال الذين يعيشون فقط مع احد الأبوين، والمتقاعدين وذوي الدخل الضعيف والعاطلين عن العمل ، الذين يلجئون إلى ما تديره المنظمات الخيرية من اسواق الملابس والحاجيات المستعملة وبقايا الخضروات والفواكه الكاسدة وما تسمى بـ «مطابخ الحساء» للحصول على وجبة طعام ساخنة مجانا أو لقاء سعر زهيد، ناهيك عن نسبة البطالة التي تزداد اذا ما شملت البطالة المقنعة ايضا ، وللتقليل من الاقبال على المانيا «طمعا» بخيراتها وافق البرلمان على عدة إجراءات «وقائية» لإبعاد اللاجئين عنها ، فتقرر التعجيل والتشدد في البت في طلبات اللجوء وتحويل الإعانات من نقدية إلى عينية لفترة من الزمن ، علاوة على ذلك وبسبب العجز البالغ في توفير أماكن السكن الصالحة والمناسبة لهذا العدد الضخم من اللاجئين خلال فترة قصيرة يتم حاليا ايواء المهاجرين الجدد اضطرارا في القاعات الرياضية الكبيرة والمرافق والقاعات الاخرى التي يسكن

في كل منها حاليا تحت سقف واحد مئات من البشر ، نساءً وأطفالا ورجالا ، لينامو على أسِرّة جنب بعضهم البعض مع كل ما يترتب عن ذلك من عواقب نفسية وعصبية وضيق وانعدام ظروف الحياة الشخصية وقلة المرافق الصحية والمشادات بين طالبي اللجوء .

الموقف من الاندماج في المجتمع

وإذا ما استقر أي مهاجر مهما كانت هويته وجنسه وجنسيته وعقيدته في بلد من هذه البلدان، كان عليه أن يتفاعل مع المجتمع الذي يعيش فيه ويندمج معه ، يعني الاندماج عموما ربط الجزء بالكل وخلق وحدة بين كافة العناصر وخلق القدرة على التوحيد والتلاحم بين المكونات على اساس قيم مشتركة ، يختلف المهتمون بالاندماج في تفسير هذا المصطلح. فهناك من يعتبره وسيلة وعملية متواصلة وآخرون ممن يعتبرونه هدفا ، ولكن ومهما كانت التفسيرات لا يعني الاندماج الانصهار ومحو الصفات والسمات والتقاليد التي يتميز بها كل طرف يشارك في عملية الاندماج ، ويضع عدد كبير من البلدان الأوروبية ما تسمى ببرامج الاندماج التي يشكل تعلم اللغة فيها العصب الرئيسي ، ويختلف حجم الإجراءات الاندماجية من بلد إلى آخر فقد تكون هنا قصيرة الأمد وهناك متوسطة أو بعيدة المدى ومنها من يكتفي بتعليم وتعلم اللغة وأخرى تتجاوز ذلك لتشمل تعليم حقوق المواطنة والتعريف بالقوانين المحلية وانظمة الحكم وتقاليد البلد كما نشاهده في المانيا مثلا ، ان اهم عامل في الاندماج هو تعلم لغة البلد المضيف كجسر للاحتكاك بالمجتمع والتعرف عليه لازالة الآراء المسبقة لدى الطرفين ، وعبر عملية الاندماج الموجهة تزداد فرص العمل والدراسة والانفتاح .

ان الاندماج ليس بدرب باتجاه واحد. فعلى المهاجر ان يستوعب مقدما انه مقبل على مجتمعات لها ثقافاتها وعاداتها وتقاليدها المتوارثة والمترسخة ، انطلاقا من هذا الواقع عليه أن يتجاوب مع هذه المجتمعات والتعايش مع ثقافاتها، وعلى الجانب المضيف ان يوفر الامكانيات والظروف الملائمة لعملية الاندماج ليس فقط من حيث توفير المستلزمات المادية والمالية بل من حيث توفير الاجواء الاجتماعية والسياسية التي تعمل على التنشيط الايجابي والفعال للتفاهم المتبادل بين افراد المجتمعات ذات الثقافات المتعددة ، صحيح ان تكون في البلد المضيف ثقافة سائدة ، ولكنها لا يجب ان تفرض نفسها على الآخرين ، وهذا ما يحاول اليمين المتطرف استغلاله لإثارة المخاوف المبطنة منها والمستورة من الثقافات الواردة «الغريبة» و «الخطرة» و «الهدامة» ، ان عدم ادراك ضرورة التفاعل المتبادل بين الثقافات قد يحول التعايش فيما بينها إلى صراع وهذا التخوف إلى كراهية وعداء متبادلين ، ويجب ازالة الانطباع لدى المواطنين وكأن المهاجرين يريدون تقاسم مكتسباتهم بل وسرقتها ، اما عمليا نلاحظ مثلا ان الهرم السكاني يعاني من انبعاجات شديدة تشير إلى ارتفاع عدد المسنين مقابل انخفاض في عدد الشباب والولادات، وهي ظاهرة لها عواقبها الاقتصادية من حيث قلة الايدي العاملة المنتجة للثروة والناتج القومي ، وهنا يمكن للاجئين حين اندماجهم ان يسدوا هذه الثغرة سواء باستفادة المجتمع من الخبرات الواردة أو من الجيل الذي سيترعرع هنا.علما ان الدول المتقدمة التى طالما اطلقت على نفسها اسم «العالم الاول» لجأت ولا زالت تلجأ الى سرقة الادمغة والكفاءات من البلدان النامية واستيرادها كتعزيز بخس لقدراتها في كل الجوانب ، وتأتي هذه الهجرة لتسهل هذه العملية وتمريرها بدون جهد كبير .

اما الظاهرة الأخرى البارزة في أوروبا وبالمقابل فهي التخوف من أسلمة المجتمع لكثرة المهاجرين من البلدان العربية والمسلمة، وتشدد هذا الانطباع مثلا ظاهرة النساء المحجبات من قمة الراس وحتى أخمص القدم في أوروبا والتي تعتبر حتى من قبل المسلمين المتفتحين امرا لا يامر به الاسلام وانما نتاجا للمجتمع الرجولي وانتقاصا للمرأة وحقوقها. ومما يغذي التصورات عن «مخاطر» الاسلام وتعميمها على كل مسلم الاخبار والتقارير المرعبة حول الإرهاب الإسلامي والتوسع الإسلامي المزعوم ، وعموما فان كل ما هو غريب يقوض صرح الثقافة السائدة بل ويدنسها على حد تعبير اليمين المتطرف الذى يزداد عنفا ويتوقع له ان يحتل مواقعا متميزة في البرلمانات على الاصعدة المحلية والمركزية.

سبل معالجة أسباب الهجرة

ان المعالجة الفعلية للهجرة تكمن في الوقوف أولا على أسبابها الواقعية والتي ذكرت اهمها باختصار في مطلع هذا البحث ، ويمكن فيما يلي تلخيص اهم السبل التي تشجع على بقاء المهاجرين في أوطانهم ، وبالذات في الشرق الأوسط والعراق خاصة :

- دعم نضال شعوب هذه البلدان من أجل الحياة الحرة والديمقراطية ورفض انتهاك حقوق الإنسان وحقوق القوميات وأتباع الديانات والمذاهب والتمييز بين المواطنين أو اضطهاد المرأة. وباختصار دعم نضالها في سبيل إقامة الدولة المدنية والمجتمع لمدني الديمقراطي .

- محاربة الإرهاب الداعشي بكل السبل المتاحة ومن بينها سد قنوات التمويل وتسرب المقاتلين والأسلحة مع إسناد القوى المحلية بالدرجة الأولى في هذا المسعى والعمل على توحيد كافة القوى المناهضة له ، اذ انه من خلال التعاون محليا وإقليميا وعالميا في هذا الميدان، يمكن خلق الأجواء المناسبة لإيجاد الحلول الكفيلة باقامة انظمة مدنية تشترك فيها كافة الفئات بعيدا عن اي نوع من احتكار السلطة مع احترام حقوق الإنسان لكل مكونات أي شعب .

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد كان والعمل الجدي على إزالة بؤر التوتر والحروب الاهلية وايقافها بالسبل السلمية عند وقوعها وعدم تعريض حياة جمهرة الشعوب إلى الخطر وعلى عكس ما جرى ويجري في سوريا والعراق وأفغانستان وليبيا مثلا.

- معالجة مشاكل المهاجرين في المعسكرات الحدودية المتاخمة لبلدانهم ، من خلال توفير الظروف اللائقة بالإنسان وتقديم الإعانات الدولية، سواء أكان عن طريق الدول نفسها، أم عبر المنظمات الإنسانية العالمية ، ولا يجب أن تقتصر هذه المساعدات على توفير الأغذية، وأن يتعداها إلى بناء هياكل للتعليم والعناية الصحية وتدبير الحياة اليومية عامة.

- يجب أن تعمل الأسرة الدولية ، وبالذات عبر الأمم المتحدة على التفاهم سياسيا حول كيفية فض النزاعات القائمة ، واذا ما تطلب الأمر تحركا عسكريا، فيجب أن يتم بقرارات من منظمة الأمم المتحدة ، بعيدا عن هيمنة اية دولة من الدول وبدون تحويل المنطقة إلى ساحة صراع ساخن ودموي والانتقال إلى الحرب الباردة من جديد على حساب شعوب المنطقة .

- تحريك منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية في البلدان المصدرة للهجرة، لممارسة الضغط على الأوساط السياسية لضمان حقوق المواطنة والمواطنين وتوعية الجماهير بذلك .

لا تعتبر مشكلة الهجرة مشكلة محلية أو إقليمية بل أصبحت مشكلة عالمية من حيث مسبباتها وسبل معالجتها ، وبالاخص في عصر العولمة والتواصل المختلف الانواع في عصرنا، ولتحسين أوضاع المهاجرين خاصة في أوروبا يمكن الإشارة إلى ما يلي :

- استذكار التعامل الأوروبي الموحد الذي جاء من اجله، وذلك باتخاذ إجراءات موحدة بروح التضامن وتوزيع المسؤولية بشكل عادل على كافة الدول الأعضاء عند توزيع المهاجرين ، مما يوسع المجال لايواءهم وتقليل الضغط على بلدان معينة ، ويمكن التفكير بتقليص المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى أعضاءه بقدر امتناعهم وترددهم في قبول المهاجرين .

- التراجع عن الإجراءات الوقائية المتشددة في التصدي للمهاجرين التي لا تنهي مطلقا مشكلة اللجوء بل تفتح له أبواباً جديدة ، ويمكن للدول الأوروبية محاربة المهربين والتخفيف عن الضغط القائم في مخيمات اللاجئين بفتح مكاتب استلام طلبات اللجوء في هذه المعسكرات ودراستها والبت بها بحيث يمكن التهيوء بشكل افضل لاستقبال اللاجئين في الدول المعنية وبدون تعرض هؤلاء إلى مخاطر الطريق .

- إيجاد الهياكل الإدارية والتنظيمية التي تعجّل في البت في طلبات اللجوء التي يصل عدد المعلق منها مئات الآلاف .

- ان بؤر التوتر ناجمة أيضاً عن تصدير الأسلحة وكل ما من شأنه خلق الصراعات في العالم ، لتخفيف العبء عن ميزانيات دول المهجر في تخصيصها المليارات لإعالة المهاجرين اللاجئين ، إذ يمكن إشراك أصحاب الصناعات العسكرية والحربية في تحمل قسط من هذه التكاليف باستقطاع جزء من أرباحهم الطائلة ، إن عمليات بيع السلاح ، كما يجري اليوم في دول الشرق الأوسط ، يعتبر جزءاً من الإرهاب الاقتصادي الذي تعاني من شعوب هذه البلدان والذي يأتي على حساب مستوى حياتها ومعيشتها وزيادة الفقر فيها .

- لم تتعد المناقشات حول الهجرة والحلول الناجعة منها وغير الناجعة الأروقة الأوروبية ، وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية، كمسببة رئيسية للهجرة من خلال سياسات اللبرالية الجديدة والمحافظين الجدد المقترنة بالعنجهية ، خارج قوس. يجب على الاتحاد الأوروبي مفاتحة الولايات المتحدة بكل حزم بقبول عدد لا يستهان به من المهاجرين وبالقدر الذي تستحقه لقاء مشاركتها المباشرة في إغراق بقاع كثيرة في العالم بالتوترات والصراعات والمجازر ، انها بعيدة جغرافيا عن هذه البؤر .

- تلعب وسائل الإعلام دوراً كبيراً في التأثير على الأجواء السياسية والاجتماعية والأخلاقية والأدبية وغيرها ، ولكن غالبيتها لم تلعب دورها اللازم والكافي في التخفيف من وقع تواجد العدد الكبير والمفاجيء للمهاجرين على الجماهير في وسط أوروبا، بالعكس وكالعادة تمتلئ وسائل الإعلام بالإخبار والتعليقات المسهبة حول الاحداث المثيرة السلبية غالبا التي يشترك فيها الأجانب والمهاجرون منهم ، مما يخلق جوا معاديا ، في حين تبقى الحياة اليومية الاعتيادية والايجابية لعشرات الالوف من المهاجرين مخفية عن الانظار ، هنا يمكن التعاون مع منظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان في تقديم التقارير والإشارة إلى الأمثلة الايجابية الحية في وسائل الاعلام .

* تقرير قدم لندوة كولون – المانيا
في ٢٧ / آذار / ٢٠١٦

توصيات الورشة الخاصة باللاجئات واللاجئين العراقيين في دول الشتات

١. وجوب حل مشكلة اكثر من (١٧٠٠) مواطن عراقي من مختلف المكونات العراقية العالقين على الحدود المقدونية .

٢. حث الحكومة العراقية لتسهيل اصدار الوثائق العراقية للاجئين وضمان حقوقهم .

٣. التوجه الجاد للبحث عن المنفقودين وضحايا التهريب واهتمام الحكومة العراقية بذلك .

٤. الانتباه الى الضحايا السامتة من الاطفال بين النازحين والمهجرينوضمان حقوق الاطفال .

٥. ادانة اشكال استغلال اللاجئين دينيا .

٦. فضح المتاجرة بالطفولة من قبل بعض دوائر اللجوء عبر الاعلام .

٧. ايجاد آلية للعمل مع المؤسسات المكختصة للتصدي للنفس العنصري الموجه ضد اللاجئين .

٨. ادانة تعرض بعض من لاجئات الى الاعتداء والاختصاب في مراكز النزوح واللجوء وانتقاد عدم تخل الشرطة لحمايتهم .

٩. ادانة اجبار الفتيات الصغيرات النازحات على الزواج بالاكراه واستغلال اوضاعهم المادية والنفسية .

١٠. دعوة المهاجرين العراقيين الى ضرورة الاندماج وتعلم اللغة في دول اللجوء .

١١. دعوة دول المهجر الى التدقيق بقبول اللجوء للكشف عن الخلايا النائمة للارهابيين .

١٢. مطالبة دول المهجر لاعادة النظر بقوانينها التي تعيق محاكمة الارهابيين من المهاجرين الى اراضيها .

١٣. تامين قدر اكبر من الحماية لاوساط النازحين والمهجرين .

١٤. الشكر والثناء لموقف سلطات مدينة شتوتكاردت لتقديمها المساعدات والاشراف الطبي للنساء الناجيات من اسر داعش ممن تعرضن للاغتصاب والاعتداء .

١٥. ضرورة تواصل منظمات حقوق الانسان للمساهمة في تحقيق المزيد من النجاح لضمان حقوق الانسان .

١٦. ادانة الاسباب السياسية الطائفية التي تسهم في تفاقم حالة النزوح واللجوء .

١٧. ادانة جميع اشكال الاستغلال السياسي لمعاناة بنات وابناء الديانة الازيدية .

١٨. اهتمام بقضية الاطفال المتواجدين في دول المهجر دون ابائهم وامهاتهم .

١٩. ضرورة استغلال التواجد العراقي في دول اللجوء كمركز قوة ونشاط فاعل ومؤثر .

بعض الصور واللقطات عن المشاركين في ندوة كولون الفكرية ٢٦ - ٢٧ / آذار / ٢٠١٦

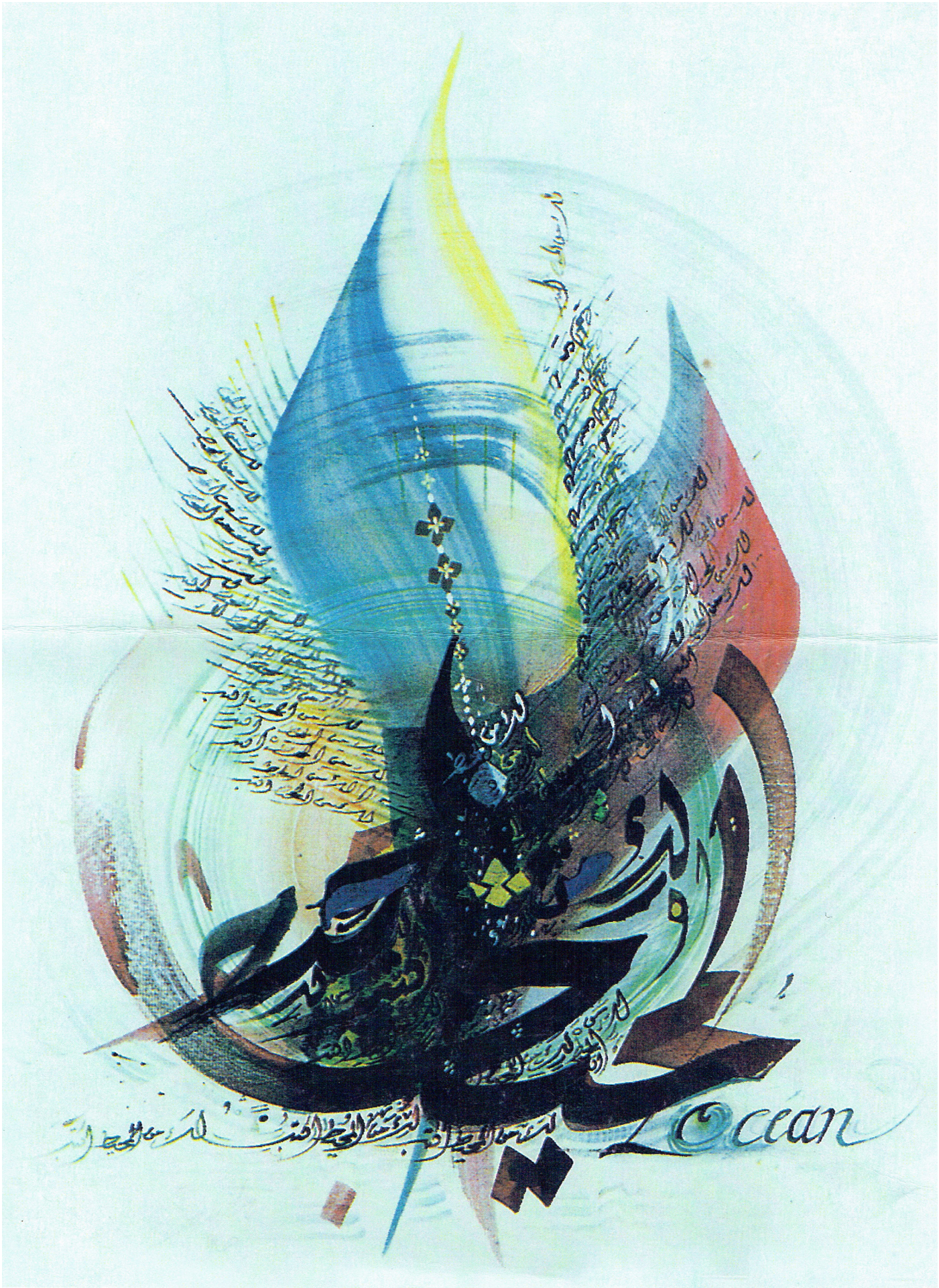

من معرض الخط لندوة كولون الفكرية للفترة من ٢٦ - ٢٧ / آذار / ٢٠١٦